



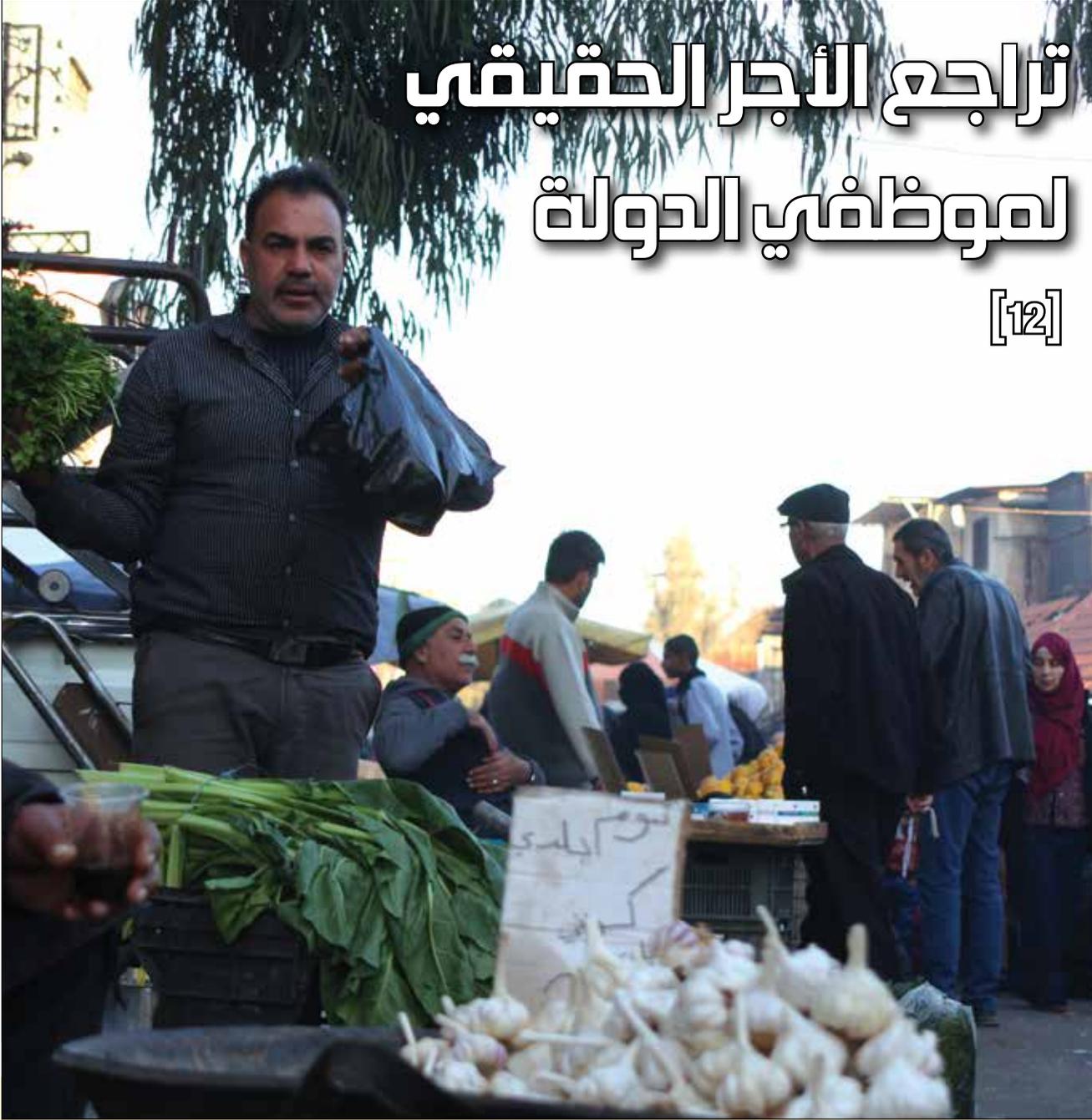
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

تراجع الأجر الحقيقي لموظفي الدولة

[12]



الافتتاحية

أستانا... من معها ومن ضدها؟

يمكن لمن يحاول فهم الأزمة السورية، أن ينظر إلى مسار أستانا، بنشؤته وتطوره وتأثيره، كأحد مفردات هذا الفهم. ولكن الوقوف عند هذا الحد في القراءة، أي: اعتبار أستانا تفصيلاً كبيراً أو صغيراً، ضمن سياق الوضع السوري، من شأنه تضيق أفق الفهم إلى درجة يصبح معها فهماً مغلوطاً بالضرورة...

لا شك أن مسار أستانا من حيث انطلاقتها ووظيفته المباشرة، إنما بني على الوضع السوري، ولكن أبعاده وتأثيراته الملموسة، ليس في المستوى السوري فحسب، بل وفي المستويين الإقليمي والدولي، لا بد أن تفتح العيون على معنى أكثر عمقا لهذا المسار، وبالأحرى لهذا التفاهم والتقارب الثلاثي (الروسي- التركي- الإيراني).

لا بد هنا من القول: إن كلاً من تركيا وإيران، وخلال القسم الأعظم من القرن العشرين، كانتا دولتين مواليتين للغرب، ومعاديتين لروسيا خصوصاً، وللصين بدرجة أقل، بل إنهما كانتا أداتين مباشرتين في فرض السياسات الغربية في المنطقة، وعليه فإن التموضع الدولي الذي تقفان فيه الآن في صف روسيا والصين، وفي صف المشروع المضاد للغرب بصفة أعم، تجاه بلد مفتاحي ومستقبله تأثير حاسم في وضع الشرق العظيم ككل هو سورية، هو تموضع له أثر الزلازل الكبرى بالمعنى الجيوسياسي.

إن أستانا بمعناها العميق، هي نواة لمنظومة إقليمية- دولية جديدة، تأتي على نمط وشكل العالم الجديد، ما بعد الأمريكي، أي: أنها وإن كانت إقليمية من حيث وظيفتها المباشرة، إلا أنها دولية من حيث دورها وتأثيرها.

تشكيل المجموعة المصغرة من قوى العالم القديم، لمواجهة مجموعة أستانا، ليس مصادفة. وإحداث استقطاب دولي شامل يتكئ على الموقف من المسألة السورية، هو أكبر وأبعد من المسألة السورية وحدها، على أهمية هذه المسألة ومفاتيحها؛ بكلام آخر: إن الغرب بات يجمع قواه بأسرها في مواجهة منظومة أستانا، والنتائج الواضحة للعيان هي أن قواه ما عادت قادرة على توجيه دفة الأحداث؛ وهي الآن في مرحلة ممانعة التقدم فحسب، وهذه الممانعة نفسها لن تطول.

إن محاولات إعاقة مسار أستانا، لا تأتي فقط من صوب المجموعة المصغرة، بل ولها أيضاً بعض من يغذيها في تركيا وسورية، بحجج مختلفة، وسواء صدقت نية المعيقين أم كذبت، فإنهم يقدمون الدعم للمحور الغربي المعادي لأستانا، والمعادي لعالم جديد ما بعد أمريكي، ومعاد تالياً لحقوق الشعوب عامة، ولحق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه وفي الخلاص من كارثته.

إن إبعاد الولايات المتحدة، وشروطها، بشكل نهائي عن منطقتنا، يتطلب تعزيز تفاهم أستانا وتعميقه، بما يعنيه ذلك من علاقات ثنائية مع كل أطرافه، بما فيها العلاقات السورية- التركية، كما يتطلب إصراراً مستمراً على تاريض كل محاولات الغرب لضرب الثلاثي بعضه ببعض؛ هذه المحاولات التي وإن باتت مثيرة للسخرية بأشكالها وتفصيلها وضعف حجتها، إلا أنها لا تزال موجودة وتعمل على ثغرات لم يجر سدها بعد، ولذا لا يجوز إغفال العين عنها نهائياً.

شؤون عربية ودولية



الشعب الفلسطيني...
صمام الأمان

19

شؤون اقتصادية



شهادات الإيداع وفتح
الإقراض

14

ملف «سورية 2019»



المعركة الأصعب:
«انتصرنا»... ولكن!

06

شؤون عمالية



الطبقة العاملة.. قوانين
متعددة والفقر مستمر

03

أهمية قانون العمل



يحتل قانون العمل أهمية كبيرة تفوق غيره من القوانين الأخرى، وتظهر هذه الأهمية في ناحيتين: أهميته بالنسبة للأفراد، وأثره على الحياة الاقتصادية.

أديب خالد

أهميته بالنسبة للأفراد

إن قانون العمل يمس المصالح الحيوية لمجموعة كبيرة من السكان هم: العمال الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من السكان العاملين الذين يقومون بعمل تابع لحساب وتحت سلطة وإشراف غيرهم، واعتمادهم في معيشتهم غالباً على هذا العمل، وما يتقاضون من أجر مقابل ذلك، وتبرز الأهمية الاجتماعية لهذا القانون الذي يطبق عليهم، وهم يمثلون الجانب الأكبر من المجتمع، فهذا القانون ينظم كيفية حصول هذه الشريحة الكبيرة على ما تستحقه من أجر مقابل العمل، كما يحدد ساعات العمل وأوقات الراحة والإجازة السنوية والمريضة، كما يحقق هذا القانون تحسيناً لظروف العمل ويتضمن قواعد لحماية فئات معينة كالأحداث والنساء، ويمكن القول: إنه بمقتضى قانون العمل «يتحدد الوضع الإنساني واللائق لحياة العمال».

قانون العمل والسلم الاجتماعي

إن تعلق قانون العمل بمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع وأثره في حياتهم الشخصية والعائلية، يظهر أهميته البالغة للسلم الاجتماعي. إذ يعتبر من أهم عوامل إقرار هذا السلم، لأنه بتدخله المتزايد في حياتهم وما يوفره لهم من حماية يساعد على إرساء الاستقرار، ويقضي على أسباب النزاع والسخط والتذمر، لهذه الأسباب تبرز أهمية قانون العمل للسلم الاجتماعي حيث إن سيادة هذا السلم تؤدي إلى

تحسين شروط الإنتاج وزيادته. إن قانون العمل لا يتوصل لتحقيق هذا السلم بمجرد إيجاد نوع من التنظيم لعلاقات العمل بل يعبر بوضوح عن العدالة الاجتماعية، وذلك بوضعه أساساً للتوازن الضروري بين مصالح العمال وأصحاب العمل.

قانون العمل والحياة الاقتصادية

إن التشريع الاجتماعي يعتبر مكملاً للتشريع الاقتصادي فما بين السياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية ارتباط لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى، وإن هذا الارتباط يتفق مع طبيعة الأشياء، ومع الترابط الوثيق بين الاقتصاد والاجتماع، الذي يجعل كل محاولة لفك الرباط بينهما زائلة الأثر. إن الأهداف الاجتماعية تؤدي إلى تعدد مجالات النشاطات الاقتصادية من حيث توجيه رأس المال نحو استثمارات في قطاعات أخرى جديّة، وهذا يدفع إلى توجه التشغيل نحو القطاعات الاقتصادية الجديدة، ولا شك أن لكل ذلك آثاره الإيجابية على الإنتاج والدخل القومي.

كما تظهر أهمية قانون العمل في مدى التأثير على الإنتاج، فنرى مثلاً: إن قانون العمل يحدد كمية العمل عندما يضع حد أقصى لساعات العمل اليومي، أو يضع شروطاً معينة لتشغيل العمال، فيستبعد بعض الفئات من القيام بأعمال معينة كالأحداث والنساء، ولا شك في أن آثار ذلك تنعكس على الإنتاج، إذا بقيت عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، فأثر قانون العمل كبير على مردود النشاط الاقتصادي، ولا

يمكن القول بأن أثر هذا القانون هو الإضرار بالاقتصاد الوطني، وذلك لأن تجديد مدة العمل ومنع بعض فئات العمال من القيام بأعمال معينة، وتحديد السن، كل ذلك يؤدي إلى ضمان سلامة العمال وقوتهم وبالتالي قيامهم بأداء عملهم بشكل أفضل مما يؤدي تبعاً لذلك إلى ارتفاع إنتاجهم.

إن قانون العمل يؤثر على الدخل القومي والقوة الشرائية، وذلك عندما يضع أو يحدد أجراً عادلاً للعمال، إذ أن مجموع الأجور يؤلف أحد العناصر الرئيسية للدخل القومي، وهذا يؤثر على الاستهلاك فيزيد القدرة الشرائية للعمال.

لقد أنتجت السياسات الاقتصادية الليبرالية للحكومات السورية قوانين العمل «القانون رقم 150 لعام 2004» و«قانون العمل رقم 17 لعام 2010»، حيث تشير الفلسفة التشريعية لهذين القانونين التوجه الحكومي الواضح نحو دعم أصحاب العمل على حساب الطبقة العاملة، وما سببه ذلك من اضطراب في أوضاعها وتراجع مستوى معيشتها لحساب أصحاب الربح، كما ألحقت ضرراً في الاقتصاد الوطني، نتيجة تراجع القوة الشرائية للعمال بسبب سياسة الأجور المتبعة في القوانين، وزيادة نسبة البطالة بسبب تشريع التسريح التعسفي من العمل، عدا عن توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تهتم الطبقة المخملية وذات الربحية العالية كالسياحة والفنادق والعقارات والبنوك، وإهمال للصناعة والزراعة التي تلبى الحاجات الرئيسية للمواطن.

بصراحة

محمد عادل اللحام



ماذا بعد؟

المؤتمرات النقابية انتهت في المحافظات، وأعضاؤها الحاضرون أدلوا ببلوهم فيما يروه من قضايا وحقوق، إضافة إلى واقع العمال والشركات، وما تعانيه من مشاكل مختلفة تعيق إلى حد بعيد الإقلاع بالإنتاج وتجويده، وهذا مرتبط بدور الحكومة وتوجهاتها بخصوص الدعم المطلوب، وأجل الإقلاع الفعلي، وإذا ما تم فإنه سيكون مهماً على الموارد التي تحتاجها الحكومة، وعلى العمال من حيث حصولهم على حقوقهم ومطالبهم بما فيها تعويضاتهم. كانت الردود من قبل المسؤولين الحاضرين لهذه المؤتمرات جميعاً مسبقة بحرف السين، أي: لا ردود فعلية يمكن الاستناد إليها فيما يتعلق بأطروحات العمال المختلفة، وهذا سبب خيبة أمل عندهم، وكانت ردود فعلهم إزاء النتائج فيها الكثير من الغضب والاستياء وعدم الرضا.

السؤال الأهم المستخلص من تجارب العمال على مدار السنوات الخمس التي حضروا فيها مؤتمراتهم السنوية، ويتجهون لدورة انتخابية جديدة: كيف للعمال الخروج من عنق الزجاجة التي حصرتهم بها السياسات الليبرالية؟ وما هي أدواتهم الجديدة بعد أن استنفدت الأدوات القديمة دورها وفعاليتها في إمكانية تحقيق ما يطالب به العمال؟ وخاصة زيادة أجورهم زيادة حقيقية ومن مصادر غير تضخمية، وهذه المصادر معروفة ولا تحتاج للدلالة عليها ولكن سنل على ما غابت عنه معرفتها.

المصادر الحقيقية في جيوب من راكم الثروة وعمل على نهجها بأشكال مختلفة أدت إلى إفقار الملايين من شعبنا، وجعلتهم يعيشون حد الكفاف بدرجاته الدنيا، والتفكير الاقتصادية تشير إلى المليارات من حجم الثروة المنهوبة، وهذا مؤشراته ليست اقتصادية فقط، بل مؤشرات سياسية بامتياز تؤسس الآن ولاحفاً لإعادة إنتاج أزمة جديدة قد تكون آثارها ونتائجها كارثية على شعبنا المغلوب على أمره، بما ابتلي به من حصار مركب، حصار خارجي جائر، وحصار داخلي ينهش بلحمه قبل جيوبه.

إن الطبقة العاملة وجميع العاملين بأجر يدركون حجم المخاطر، ويعلمون بناهبيهم، ولكن إلى الآن أدواتهم في الرد من أجل حقوقهم قاصرة ومقيدة بقيود لا بد من فكها والخلاص منها حتى تستقيم الأمور، حيث الطرف الناهب له حريته في النهب، بينما الطرف المنهوب مقيدة حريته في الدفاع عن حقوقه، وهنا بيت القصيد فهل يفعلها المنهوبون؟ سنعيش ونرى.

يمكن القول: إنه بمقتضى قانون العمل يتحدد الوضع الإنساني واللائق لحياة العمال

الطبقة العاملة.. قوانين متعددة والفقير مستمر

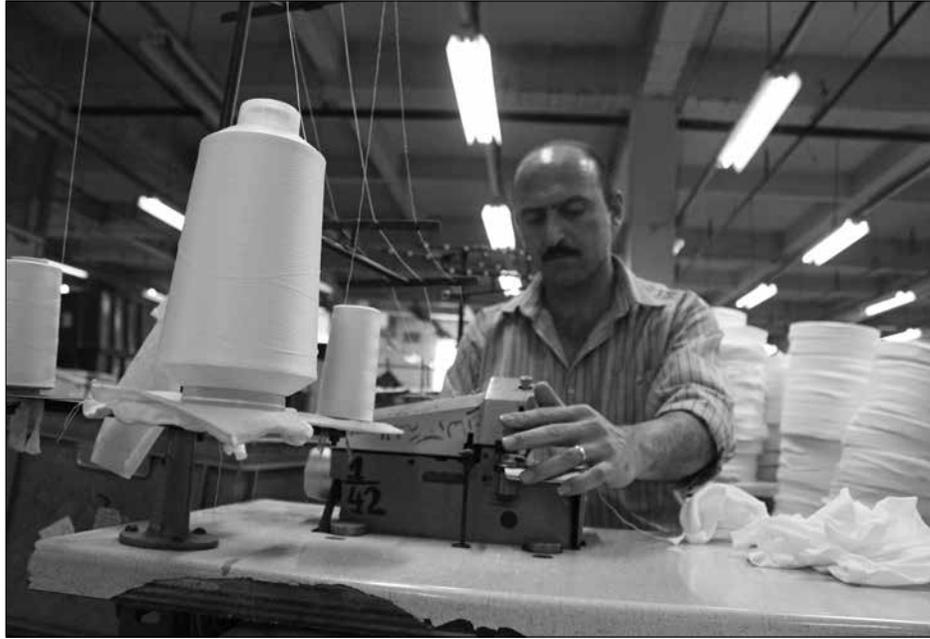
ومكتسباتهم تبعاً، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي، وتطبيق السياسات الليبرالية، وتعليمات المؤسسات المالية الرأسمالية.

قلق مشروع

لم تتمكن الحركة النقابية والطبقة العاملة من مواجهة هذه السياسات ونتائجها الكارثية على الطبقة العاملة، والاقتصاد الوطني برمته، والسبب واضح، وتعلم به كوادر الحركة النقابية، وينعكس في العديد من مواقفها التي تُعلن عنها في المؤتمرات والاجتماعات النقابية، وهذا يعكس حسها الوطني وتخوفها مما هو جارٍ على الأرض، ويعكس حسها الطبقي بقلقها على مصالح العمال ومكاسبهم.

النص الدستوري شرط غير كافٍ

إن وجود دستور ينص على حقوق الطبقة العاملة بما فيها الإضراب هو شرط غير كافٍ لحصول العمال على حقوقهم، وإنما يتطلب تحقيق ذلك مبادرة العمال في الدفاع عن حقوقهم الدستورية المشروعة، التي لا يمكن أن تُقدم لهم على طبق من ذهب. انفتاح الأفق السياسي سيجعل الإمكانية أكبر أمام الطبقة العاملة، وحركتها النقابية، لأخذ زمام المبادرة من أجل استعادة استقلاليتها التامة في اتخاذ قراراتها، وصياغة برامجها المعبرة عن مصالح من تمثلهم، وفي مقدمة ذلك: تغيير قوانين العمل التي أضرت بحقوق العمال، وصياغة قانون انتخابي عمالي يؤمن وصول المناضلين العمال بعيداً عن التدخلات الحزبية وغيرها من أية جهة كانت.



أي قانون، أو تشريع يصدر يكون تعبيراً عن محصلة القوى الفاعلة على الأرض، وقدرتها في التعبير عن مصالحها وفرضها، حيث يتضمنها القانون المراد إصداره، للعمل وفقه.

عادل ياسين

تُخضع الطبقة المهيمنة اقتصادياً، وسياسياً الطبقات الأخرى لقانونها، وإن كان يتناقض، ويتعارض مع مصالح هذه الطبقات الأساسية، وينعكس ضرراً على حقوقها، فهذا الضرر الذي يحدثه القانون بمصالح الطبقات، يجرمها أيضاً من إمكانية الدفاع عنها، ويجعل المجتمع ينقسم وفقاً للمصالح المتناقضة، أي: يصبح الصراع بين الطبقات في جوهره صراعاً طبقياً، حتى وإن أخذ مظاهر أخرى لا تبدو أنها واضحة لبعض أصحاب المصالح المختلفة.

تعددت القوانين والإستلاب واحد

إن الطبقة العاملة السورية قد عانت كثيراً من جملة واسعة من القوانين، والتشريعات التي صدرت منذ الاحتلال العثماني، وقانونه سيّ الصيت المسمى قانون الأشغال العثماني مروراً بالقوانين التي أصدرها المستعمر الفرنسي مستنداً على قانون الشغل العثماني، في استمرار تحكمه، وسيطرته على الطبقة العاملة السورية الوليدة، ومنع قواها من التطور والنمو، وهو خير بحكم التجربة التاريخية للرأسمالية مع الطبقة العاملة، بكل أشكال القمع والحصار كي لا تستطيع الطبقة العاملة من التحول إلى قوة حقيقية على

التي صدرت في عهد الوحدة، وما بعدها، فقد جرى التأكيد على العديد من حقوق العمال حيث كان الظرف السياسي، وموازن القوى المحلية، والعالمية تسمح بذلك، لكن مع هذا خسرت الطبقة العاملة أهم سلاح فعال في الدفاع عن مصالحها، وحقوقها ألا وهو حق الإضراب، الذي كان مصراً به في قانون العمل السابق، واستقلاليتها التنظيمية، واستقلالية قراراتها من خلال الشعارات التي طرحت، التي أوهمت الطبقة العاملة بأن ما هو جارٍ من إجراءات هي الاشتراكية بعينها، وما على العمال سوى التسليم بهذا كونه تعبيراً عن مصالحهم الحقيقية التي ناضلوا من أجلها، ليكتشف العمال مع مرور الوقت أنهم يخسرون حقوقهم،

صراع لتحسين الشروط

عملت الطبقة العاملة السورية الكثير على التخفيف من وطأة النهب، والاستغلال الذي تم تكريسه في قانون العمل الذي صدر في عهد الاستقلال، مستخدمة سلاحها الوحيد الذي يملكه، ولكنه الفعال، وله تأثير، ونتائج كانت ملموسة على العمال، وذلك بتحسين شروط العمل، وزيادة الأجور، وتخفيض ساعات العمل، التي كانت تمتد من طلوع الفجر إلى مغيب الشمس، هذا العمل الذي أنجزه العمال وحركتهم النقابية، لعب دوراً مهماً في تنظيم العمال في حركة نقابية واحدة موحدة، جعل منها قوة أساسية لا يمكن القفز عنها، وتجاوز مصالحها، وهذا ما تم لحظه في قوانين العمل اللاحقة

الأرض، تفرض من خلالها إرادتها المستندة إلى برنامج تعبر فيه عن مصالحها وحقوقها على طريق تغيير علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي هي السبب الرئيس في شقاء، وبؤس العمال، ومن هنا فقد عانت الطبقة العاملة السورية، وكانت لها مصلحة حقيقية في مقاومة المحتل الفرنسي إلى جانب القوى الوطنية الأخرى التي قاومته، للخلاص منه، ومن قوانينه، ولكن العمال خرجوا «من تحت الدلف إلى تحت المزاب»، حيث أعيد إنتاج القوانين المعبرة عن مصلحة البرجوازية، التي استندت إلى خبرة الرأسمالية في صياغة القوانين النازلة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، والتي في جوهرها ترسيخ لنهب قوة العمل.

الطبقة العاملة



السودان - ضد الشركات الأجنبية

دخل عمال الموانئ السودانية يوم 21 شباط في إضراب مفتوح تضامناً مع زملائهم في ميناء بورتسودان الجنوبي، الذين نفذوا الاثني الماضي إضراباً عن العمل للمطالبة بحقوق تشغيلية قبيل دخول مشغل أجنبي جديد لإدارة الميناء.

والجدير ذكره، أن هيئة الموانئ السودانية وقعت في كانون الثاني الماضي على اتفاق مع شركة الخدمات الدولية لمحطات الحاويات «أي سي تي أس أي» المملوكة لرجل أعمال فلبيني، لإدارة وتشغيل الميناء الجنوبي للحاويات.

ويستمر العقد لمدة عشرين عاماً مقابل 530 مليون يورو/ «600 مليون دولار» دفع منها 410 ملايين يورو، على أن يُدفع الباقي بالأقساط، إلى جانب دفع مليون يورو أجره شهرية، تزيد مستقبلاً إلى 1.5 مليون يورو.

فلسطين المحتلة - معلمو المدارس

دخل المعلمون في المدارس الحكومية في قطاع غزة يوم 21 شباط في إضراب عن العمل بدعوة من اتحاد الموظفين في رام الله احتجاجاً على قطع رواتب مئات المعلمين والموظفين العاملين في المدارس، واستمرار أزمة قطع الرواتب من قبل السلطة والتي قطعت رواتب/ 402/ من المعلمين والموظفين في الوزارة في غزة، لينضموا لآلاف الموظفين الذين حرموا من أجورهم.

وأكدت الحملة الشعبية لمناصرة موظفي غزة على دور كل وزارة ومؤسسة في الوقوف لجانب موظفيها، من الذين تم قطع رواتبهم وخاصة وزارات التربية والتعليم والصحة والأسرى، عبر وقفات تضامنية أو تعطيل جزئي للعمل، لتسليط الضوء على مشكلتهم وفضح الإجراءات الظالمة بحقهم، أما تركهم دون أدنى احتجاج فهذا أمر غير مقبول.

مصر - الشركة العربية للألومنيوم

نظم عمال وموظفو الشركة العربية للألومنيوم في محافظة الإسماعيلية، 19 شباط، إضراباً عن العمل، وذلك احتجاجاً لعدم تلبية إدارة الشركة لمطالبهم بتحسين الخدمات الصحية والمشاركة في العلاج للعمليات الجراحية التي تجري للعاملين بالشركة.

وقال رئيس اللجنة النقابية للعاملين في الشركة: إن أحد العاملين في الشركة أجرى عملية جراحية تكلفت أكثر من 90 ألف جنيه/ لم تدفع الشركة سوى 45 ألف جنيه/ رغم أن العاملين لا يحصلون على أية مكافآت منذ عامين، ويعانون ظروفاً صعبة، مطالباً بتدخل القوى العاملة لدى الإدارة لتحقيق مطالبهم، وأهمها: تحسين الشروط الصحية للعاملين في الشركة وإلزام الشركة بدفع العلاج لأي من العاملين وفق قانون العمل، مؤكداً استمرار الإضراب لحين تحقيق مطالبهم.

بلجيكا - إضراب شبه عام

شمل إضراب شبه عام بلجيكا يوم 20 شباط، وشمل الإضراب الإدارات العامة ووسائل النقل ومصحة البريد والمدارس والمستشفيات وجمع النفايات، وكذلك الشركات والمراكز التجارية، وأغلقت المطارات وتوقفت حركة القطارات.

تطالب النقابات بزيادة الأجور والمخصصات والمعاشات التقاعدية، وبظروف أفضل لنهاية الخدمة، وتضغط حركة الإضراب على حكومة اليمين الوسط قبل الانتخابات العامة المقررة في أيار. وعلق الاتحاد العام لنقابات العمال على الإضراب: أنه إذا لم تكن المفاوضات يوم الاثنين القادم «مرضية» فإنه لا يستبعد إضراباً عاماً جديداً في القريب العاجل. وستجتمع هيئات الاتحاد الاشتراكي في وقت مبكر من صباح يوم الثلاثاء لتقييم المفاوضات وتحديد الإجراء الذي يجب اتخاذه.

السويداء تنهي مؤتمراتها النقابية



من أول السطر

■ نبيل عكام

على أبواب الانتخابات النقابية

خلال الأيام الماضية انتهت المؤتمرات السنوية للنقابات، وهي الأخيرة في هذه الدورة النقابية، وقدمت النقابات تقاريرها المعتادة، وكذلك بعض أعضاء المؤتمر أدلوا بما يشعرون وما يعانیه العمال من وضع معيشي أقل ما يقال عنه أنه رديء، وظلم أصحاب العمل والقوانين الرديئة النافذة في القطاعين الخاص والدولة، وآخرون وضعوا على الجرح ملحاً بصمتهم، منتظرين لحظة قد تكون مناسبة لفعل شيء ما، يستطيعون من خلالها الحصول على بعض من حقوقهم.

إن دور النقابات الأساسي، هو: الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها كافة، ويعتبر هذا المحدد الأساس لبرامجها وأهدافها للدورة النقابية القادمة. إن ما قدمته النقابات لأعضائها من خدمات ومساعدات أو إعانات مختلفة اتجاه ما يساهمون به من اشتراكات في النقابة والصناديق المختلفة الموجودة لديها، يعتبر في الحد الأدنى منه لدعم أعضائها في المناسبات التي تتطلب من العامل تلك المصاريف التي لا يستطيع القيام بها دون هذا الدعم على قلته ومحدوديته، علماً أن النقابات لا يمكن لها أن تحل مكان الحكومة في تقديم الخدمات والإعانات، سواء العمال منهم أم غيرهم، فهي ليست جمعية خيرية بل هي منظمة نضالية لأجل حقوق الطبقة العاملة.

المرحلة المقبلة من حياة البلاد تتطلب من التنظيم النقابي أن يكون لديه ذلك البرنامج الذي يعتمد بشكل أساس مصلحة الطبقة العاملة في حماية حقوقها، من قانون عمل عادل يوحد صفوف الطبقة العاملة، وضمان اجتماعي وحياة ديمقراطية، يعيشتها التنظيم النقابي بعيداً عن هيمنة أجهزة الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالأخص منها: الأجر العادل الذي يعتمد أساساً له الحد الأدنى لمستوى تكاليف المعيشة، وأن يتسلح بأدوات نضالية حقيقية مختلفة وبعيدة كل البعد عن تلك المطالبات بالمذكرات والكتب التي أضعفتها خلال المراحل السابقة، وأن تعود النقابات إلى قاعدتها الأساسية، وهي: الطبقة العاملة في القطاع الخاص الأكثر عدداً، إضافة لعمال قطاع الدولة، وأن يعود العمال للانتخاف حول تنظيمهم النقابي قبل فوات الأوان، وإفساح المجال للعمال لاختيار ممثلهم للدورة القادمة بشكل ديمقراطي حقيقي دون وصاية من أحد، ولتبدأ مهمة اليوم، فهل يمكن فعل ذلك فيما تبقى من وقت؟

على هامش تغطية قاسيون لفعاليات مؤتمر عمال الدولة والبلديات، التفت أحد النقابيين الذي علق على سؤالنا: هل الحكومة بوارد تلبية مطالب العمال المكررة؟ وذلك بقصة طريفة تكثف وتؤكد أن الحكومة رب عمل ولها مصالحها، وقاسيون تروي القصة كما جاءت على لسان النقابي الذي قال ساخراً:

■ مراسم قاسيون

«رب عمل بدو عامل بأجر رخيص قلو رقيقه عندي شغيل لقطه أجارو مونة بطنو «أكلو وشربو» رد عليه ما براعينا شوية وبلا الأكل والشرب».

وهيك حكومتنا كمان رب عمل «ما بتراعونا شوية» بتأكل ما بتعطي بدنا الفقير على الحديدية، يموت لأجل تعيش حرامية الوطن ويزقف وينخ ويشرب شععارات ويأكل شنكليش، غير هيك بصير عميل مئار من الخارج...؟!»

اهم ما طرح في مؤتمر عمال نقابة الدولة والبلديات

مكتب نقابة عمال الدولة لاحظ ظاهرة زيادة عدد الاستقالات من العمل بسبب ارتفاع أجور النقل، واقتراح حل هذا الموضوع بتأمين النقل الجماعي للعاملين.

أحد النقابيين طالب بالاهتمام بالرياضة العمالية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لنادي عمال السويداء، وتأمين مستلزمات النادي من كرات ولباس وملعب.. إلخ.

لجنة النقابية في مجلس مدينة صلخد: شكرت كل من ساهم في إنجاز وتوقيع عقد الضمان الصحي لعمال البلديات والأمانة العامة في المحافظة كما طالبت بتأمين ما زوت التدفئة لعمال مؤسسة المياه، وخاصة عمال الأبار والمحطات، وتوسيع السكن العمالي، ليشمل منطقة صلخد لمنع الهجرة من الريف باتجاه مدينة السويداء، وانتقدت مركزية تواجد المشاريع

العمالية والصيدلية والمخبر العمالي في مدينة السويداء، حيث يضطر العامل لتحمل أعباء مادية إضافية تتمثل بالسفر سبعين كيلومتر ذهاباً وإياباً لتلقي العلاج، علماً أنه يوجد بناء للمشاريع العمالية في صلخد مؤجر لجهة أخرى، ومنح المراقبين الفنيين المفرزين لصالح البلديات جميع التعويضات الممنوحة لزملائهم في الخدمات الفنية، وتشميل سائقي وعمال النظافة بقانون التقاعد المبكر، وتقديم سيارة خدمة لكل بلدية، ودعم البلديات المحدثه بالكوادر وعمال النظافة، وصهرج لصفرف الصحي، وتثبيت العمال المؤقتين، وإحداث لجنة نقابية في وحدة مياه صلخد البالغ عدد عمالها 200 عامل وعاملة، ودعم مجلس مدينة صلخد بسيارة إطفاء وصهرج لتغطية 45 قرية تابعة للمجلس.

مطالب الأعضاء

طالب أعضاء المؤتمر: إعفاء الرواتب من ضريبة الدخل. العمل على صرف تعويض بدل إجازات وعطل وأعياد لعمال وحدات الإطفاء في مدينتي شهبيا وصلخد لعدم تمكنهم من الحصول عليها بسبب قلة عددهم.

منح الحوافز الإنتاجية لعمال الخدمات الفنية في مجلس مدينة السويداء لقيامهم بأعمال البنى التحتية للمنشآت الاقتصادية والعمال في الأمانة العامة في المحافظة.

إيجاد دور حضانة في المواقع التي تغتد لها.

تعيين مربيات لدور الحضانة وعدم

مواقع العمل التي يزيد أعضاء الهيئة العامة فيها عن 400 عامل وعاملة. منح العمال المراقبين الفنيين والجباة في البلديات الكساء المجاني.

إحداث صندوق للعاطلين عن العمل. زيادة الاعتمادات المخصصة للتعويضات بما يتناسب مع عدد العمال وأجورهم.

منح العاملين الذين يؤدون الخدمة الإلزامية والاحتياطية في الجيش العربي السوري علاوة الترفيع 9%.

زيادة قيمة الوجبة الغذائية بما يتناسب مع الأسعار الحالية.

منح العاملين خريجي المعاهد المتوسطة تعويض الاختصاص في الوزارات التي لا تمنح هذا التعويض.

تزويد وحدات الإطفاء بمستلزمات عمل حديثة وتأمين سيارات إطفاء ذات سلم أوتوماتيك، وإحداث وحدات إطفاء في مراكز النواحي «القريا- عريقة- المزرعة- المشنف».

جعل رواتب العاملين في الوحدات الإدارية من الموازنة العامة للدولة وبشكل خاص جنود سائقي الإطفاء.

تقديم الدعم المادي للبلديات الملتنقة للمدن الرئيسية.

إعادة النظر في قرار الإدارة المحلية رقم 213 تاريخ 2012/7/18 الخاص بتخفيض تعويض طبيعة العمل للعاملين في مصلحة التنظيفات والصرف الصحي ورش المبيدات، وإصلاح آليات زيادة الاعتمادات المخصصة للكساء العمالي نظراً لارتفاع أسعار الكساء.

تحميل العاملات أعباء الأجور والعمل على رصد الاعتمادات اللازمة.

ضرورة تطبيق التأمين الصحي ليشمل كافة عمال الدولة.

ضرورة تحديث آليات العمل وتوفير المواد الفنية للمشاريع.

زيادة الرواتب والأجور.

ضرورة التأمين على آليات القطاع العام وعدم تحميل السائقين قيمة الأضرار.

ضرورة منح المكافآت التشجيعية المرصدة في ميزانيات البلديات للعمال.

تأمين الاعتمادات السنوية الكافية للطبابة المجانية، وإلغاء سقفوف هذا التعويض.

التحويل الدوري لاشتراكات العاملين لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لدى الدوائر والمؤسسات الحكومية.

منح تعويض الوجبة الغذائية للعاملين في الخدمات الفنية: أقسام مجابيل الأسفلت والمدادات وصيانة المدخرات ومحطات الوقود وتخطيط الشاخصات.

عدم حصر صرف استحقاق العاملين من الصناديق التعاونية في الإدارات المركزية، وتفويض اللجان في المحافظات والمديريات كون اشتراكات العاملين تودع في المصارف في كل محافظة.

تفعيل دور اللجنة المشكلة لإعادة النظر بقرار مجلس الوزراء رقم 20 تاريخ 2005/5/25 حول تعويض طبيعة العمل والاختصاص لعدم شمول كافة الشرائح المعنية بهذا التعويض.

تفريع رؤساء اللجان النقابية في

عدم تجديد إنتاج جهاز الدولة.. وخطر الفوضى



تقول الأرقام التقديرية بأن جهاز الدولة قد خسر خمس عامليه المدنيين خلال سنوات الأزمة، وبينما تقول المشاهدات والعينات أن الأرقام أعلى من هذا بكثير.. ولكن أياً تكن الأرقام فإن المهم هو: أن الخسارة مستمرة في القوى البشرية، وبالتالي في بنية جهاز الدولة، ودوره الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي اللاحق.

ليلك نسر

صدرت سورية قوة عملها للإقليم وما بعده، قبل الأزمة وخلالها، وهاجرت تحديداً القوى العاملة الشابة، والكفاءة، وفي عام 2004 كانت الإحصاءات السورية تسجل 620 ألف مهاجر ناشط اقتصادياً في الخارج.

العنف الطارد

ترتبط ظاهرة الطرد المليونيين السوريين اليوم، بما نجم وينجم عن ظروف الكارثة الإنسانية السورية الممتدة على ثماني سنوات مضت. فبينما تحولت ظروف الهرب من العنف إلى محدد لخروج وإفراغ مناطق سورية دارت فيها رحى المعارك. فإن معدلات الموت والإصابة ودرجة الخطورة، كانت دافعاً أساسياً لمغادرة شريحة الذكور الشباب بين 18 وحتى أربعين عاماً، ممن تستحق خدمتهم العسكرية أو الاحتياطية، مع ما يجره هؤلاء من عائلات وراءهم، وإذا أردنا أن نقارب عدد هؤلاء فإننا نتحدث عن شريحة تضم 2,5-3 مليون شاب في عام 2010.

الفقر الطارد

بعيداً عن هذا وذلك، فإن مستويات الفقر الحاد التي تطال كل العاملين

بأجر، والمعيّلين لأسرهم، هي أيضاً عامل حاسم لا يميز بين الذكور والإناث، بين الشباب والخمسينيين فما فوق. وإذا ما كان هذا واقع الحال في عموم سوق العمل السورية، فإن جهاز الدولة طارد أساسياً للقوى البشرية العاملة ضمنه، وهو الذي كان يشغل قرابة 1,5 مليون عامل مدني وعسكري في عام 2011.

فبوسطي أجر اليوم يقارب 35 ألف، وبسقف أجور لا يصل إلى 60 ألف شهرياً، وبمعدلات مكافآت وحوافز قليلة ومقتصرة على شريحة ضيقة. فإن العمل من الساعة الثامنة وحتى الساعة الثالثة وسطياً في دوائر الدولة المدنية يصبح بلا جدوى. «اللهم إلا لشريحة قليلة ممن يستطيعون أن ينالوا «أذناً من جمل» كتلة الهدر والفساد التي تتكدس في الوظائف العليا».

أجور الدولة اليوم عامل طارد، حتى أن الكثير من عمال القطاع العام يذهبون للمجهول، وللأعمال الحرة غير المستقرة لتكون هذه بالمفاضلة خير لهم من أجور لا تكفي في حالات موظفي الريف مثلاً لتغطي كلف وصولهم إلى مراكز العمل. فأي فني كهرباء على سبيل المثال يستطيع أن يحصل على 35 ألف ليرة من أسبوع عمل خاص..

طالما ان كلا الجانبين البشري والمادي يتضاءلان فإن جهاز الدولة يتضاءل أيضاً لينتج عن هذا فراغ موضوعي وخطر سيادي

الرؤية الضيقة لأجور الدولة

الحكومات تتعامل مع هذا الواقع على أنه مشكلة مالية، فتعالج مسألة زيادة الأجور والرواتب لعمالها، من موضع توفر السيولة أو عدم توفرها. ولكن فعلياً فإن هذه الرؤية الضيقة تتجاهل النتيجة الواسعة لعدم رفع الأجور. والمتمثلة بعدم القدرة على تجديد إنتاج مهام جهاز الدولة، التي يجب أن تقوم بها القوى العاملة البشرية، وما بيدهم من استثمارات ومعدات وإنفاق.

وحتى من وجهة النظر المالية، فإن دور دولة أقل، يعني موارد أقل، وانخفاض القدرة على التحصيل، وزيادة القدرة على التهرب وتجاهل مستحقات المال العام... فطالما أن الدولة لا تقدم لك خدمات تذكر، فإنك لن تكون مستعداً للدفع لها! هذا منطق قطاع الأعمال.

الخطر على الدور السيادي

إن أثر تقليص دور الدولة لا يسبب خسائر اقتصادية ومالية فقط، بل أبعد من ذلك. فطالما أن كلا الجانبين البشري والمادي يتضاءلان فإن جهاز الدولة يتضاءل أيضاً، لينتج عن هذا فراغ موضوعي، لا يقتصر على نقص الخدمات، ونقص الدور الاجتماعي.. بل يمتد لجوانب أخطر، ليصبح دور الدولة السيادي في خطر. وليهدد جوانب الدفاع والأمن وحفظ السلم، لأنه حتى العاملين هنا هم عاملون بأجر، وأيضاً الكتلة الأكبر منهم لا تنال شيئاً من حصة الفساد التي تتمركز في الأعلى... وبالتالي حتى هؤلاء لن يقدموا على مجالات العمل غير المدني الخطرة والمتعبة، وتجديد القوى البشرية العاملة هنا أيضاً يصبح أقل.

إن تضائل جهاز الدولة، نتيجة حجب الموارد عنه، يعني عدم قدرته على تجديد قواه البشرية والمادية.. وهو أمر أدى ويؤدي مع الوقت إلى «رخاوة الدولة» وتحول جزء كبير من نشاط عاملها للبحث عن موارد دخل ملتفة. وهذه المسألة لا ترتبط بطرف سياسي دوناً عن طرف، بل هي خطر يهدد جميع السوريين، ويفتح احتمالات الفوضى. فالأطراف الدولية التي أرادت أن تلغي دور سورية التاريخي، بل وحتى وجودها.. أرادت معركة مسلحة تمتد وتستمر، ويدخل جهاز الدولة طرفاً فيها للنيل منه وإضعافه. أما الأطراف الداخلية التي تتعامل مع جهاز الدولة بصفته عبئاً مكلفاً، فهي أيضاً تهدد جهاز الدولة وتعمل على النيل منه وإضعافه.. إن حماية جهاز الدولة تكون بنقل الموارد من المواضيع التي تتكدس فيها لدى أمراء وأثرياء الحرب، إلى عمال وكوادر جهاز الدولة الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأجور في عموم البلاد، وبشكل عتبة ضمان لمستقبلها.

المعركة الأصعب: «انتصرنا»... ولكن!



ولذلك يجب إيقاف هذه الدوامة ويجب كسر هذه الحلقة المفرغة المدمرة. ذلك أن أعداء البلاد في الخارج ومن يلف لهم في الداخل من الفاسدين الكبار، جادون بعملية التدمير الممنهجة تلك حرصاً على مصالحهم. وهذا ما يتطلب من كافة المواطنين السوريين في أية جهة كانوا، التعامل مع هذا الموضوع بمنتهى الجدية. فالبعض يظن بأننا بانتصارنا على الإرهاب، وباستعادة الدولة لمساحات واسعة من الأراضي السورية قد انتهينا من الجزء الأصعب من الأزمة. ولكن الحقيقة تقول: إننا الآن بدأنا بالمعركة الأصعب، وهي معركة الحفاظ على ما تبقى من السيادة السورية عبر الحفاظ على كرامة المواطن ولقمة عيشه.

أي: أننا خلال الفترة ما بين الـ 2006-2010 مررنا بأزمة مكونة من ثلاث مراحل: «اقتصادية- اجتماعية- سياسية». وبعد الـ 2011 استمرت السياسات الاقتصادية الليبرالية، وتعمقت أكثر وأدت إلى أزمة اقتصادية أكبر وأعرق من الأزمة الاقتصادية الأولى، والتي أدت بدورها إلى أزمة اجتماعية أعمق، وبالتالي أزمة سياسية أعمق. ويمكننا اليوم أن نقول أننا عدنا للدخول ضمن الدوامة نفسها مرة ثالثة، ونحن حالياً ضمن الطور الثاني من هذه الدوامة، أي: ضمن طور الأزمة الاجتماعية والاحتقان الشعبي والتوتر الاجتماعي، والذي سيقود إلى أزمات سياسية ستكون أعمق وأخطر مما سبق،

يعيش السوريون اليوم حالة غير مسبوقه من عدم الرضا الاقتصادي والاجتماعي، فبعدما بدأ الكثيرون منهم يستشعرون قرب انتهاء الأزمة، عاد هؤلاء أنفسهم ليتنموا حزناً وهماً: «فكرناها خلصت بس شكلاً ما عم نخلص» فالبلاد اليوم تعيش في جملة من الأوضاع المعيشية والاجتماعية المتردية، وذلك بالتوازي مع عقوبات غربية وأمريكية جديدة متصاعدة، ولا وجود لأفق واضح بالنسبة للغالبية العظمى من السوريين. فهل سيستمر الوضع بهذا الشكل؟ وكيف يمكننا التعامل مع ذلك؟

رشا النجار

الدوامة الكارثية

خلال السنوات التي سبقت سنوات الأزمة وتحديداً في الفترة ما بين الـ 2006-2010 جرى تطبيق مجموعة من السياسات الاقتصادية الليبرالية أو ما سمي بـ «اقتصاد السوق الاجتماعي» قادت البلاد عبر ما نتج عنها إلى المزيد من التدهور الاقتصادي. فقد رفعت نسبة الفقر من 30% إلى 44% وذلك وفقاً لأرقام غير رسمية- ولكن الأرقام الرسمية ليست بعيدة كثيراً عن هذه الأرقام- إضافة إلى تزايد نسب البطالة، وتراجع الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وذلك بسبب الاعتماد الكبير على نمط الاقتصاد غير المنتج، أي: التوجه نحو القطاعات الربحية كالمصارف والسياحة والخدمات. إضافة إلى المصائب التي طالت عدداً كبيراً من الصناعات الحرفية التي كانت تشكل مصدر دخل أساسي لعشرات الآلاف من العائلات السورية، وذلك نتيجة فتح الحدود للبضائع التركية، وغيرها الكثير من الكوارث التي شكّلت مجموعها بداية الأزمة الاقتصادية. ومع استمرار هذه الأزمة وتعمقها تحولت شيئاً فشيئاً إلى أزمة اجتماعية وتوتر واحتقان شعبي عالي، وهذا بدوره تحول إلى أزمة سياسية انفجرت في عام 2011، وتم استثمارها لصالح القوى الغربية، وبالتالي فإن مجمل التدخلات الخارجية التي حدثت عمقت الأزمة ولكنها لم تخلقها.

حتى نستطيع التعامل مع هذا الظرف يتوجب علينا بدايةً أن نفكر ما يحدث تفسيراً صحيحاً حتى نتكمن من تغييره، وهذا يستدعي منا الإجابة عن سؤال أساسي وهو: ضمن أي سياق دولي وأي سياق محلي تحدثت هذه الأزمات؟

بالمعنى الدولي: فإن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لم تعد قادرة على التدخل العسكري المباشر، وحتى إمكانيات التدخل العسكري غير المباشر تقلصت إلى حدود وهوامش ضيقة، وذلك بحكم التوازن الدولي الجديد الذي بات التراجع الأمريكي سمة الأساسية. ولذلك لم يبق أمامها خيار سوى إزاحة مركز ثقل الهجوم على سورية باتجاه الجانب الاقتصادي مرة أخرى. ولكن هل سيتمكن الأمريكي عبر هذه الخطوة من تحقيق ما لم يستطع تحقيقه بالعسكرة والسياسة خلال السنوات الماضية؟ إذا أردنا أن «نريح أنفسنا»، نستطيع أن نغض أعيننا ونقول: لا، لن يكون من أمرهم شيء. ولكن إذا أردنا أن نأخذ الموضوع على محمل الجد فيتوجب علينا أن نقرأ السياق الداخلي للموضوع، وهذا يقودنا لقراءة أوسع من وجهة نظر ارتباط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عبر سنوات الأزمة وما قبلها.

«خطوة خطوة» في حقل إدلب الملمغم

خيار للحيلولة دون حدوث تبعات، والوصول إلى تسوية نهائية للوضع في إدلب. وهذا ما يفسر عملياً كل هذا الوقت الذي استغرقته هذه المسألة، إذ إن إزالة كل لغم على حدة تحتاج وقتاً، بدءاً من عملية استمالة الجانب الروسي للترك من أجل إقناعهم بضرورة إنهاء حالة النصرة في إدلب، مروراً بفضح مسرحيات الكيماوي التي يجري التحضير لها في إدلب، وقبل أن تقع أحياناً، وذلك من خلال التصريحات الروسية التي تصدر بين الحين والآخر بما تتضمنه من دلائل، وتحديد مواقع وإحداثيات لحدوث مثل هذه الهجمات، الأمر الذي كان يخفي وراءه إفشال هذه العمليات قبل حدوثها. إضافة إلى التحذير من استخدام ملف اللاجئين والسعي لحدوث معركة دقيقة ومحددة تستهدف النصرة في ظل وجود هذا العدد الكبير من السكان المدنيين، وأخيراً، تضاف المشاهد الأخيرة من إدلب والتي حدثت في الأسبوع الماضي، حيث إن تفجيراً في إدلب استطاع على الأقل أن يحيّد قيادة جبهة النصرة.. الأمر الذي سيحمل تداعيات على موقف هؤلاء وقدرتهم على التجاوب مع «المقاومة» المطلوبة منهم أمريكياً.

إن عملية الإسراع في إنهاء النصرة في إدلب ستحدث تغييراً كبيراً بموازين القوى المحلية، مما سيفتح الباب واسعاً للبدء بالعملية السياسية، فعندها لن يكون لأحد حجة بتأجيل العمل السياسي لحين القضاء على الإرهاب.

العسكري والمماطلة بالوصول إلى تسوية سياسية في سورية. إضافة إلى أن إطالة أمد الأزمة في إدلب قد يتم الاستفادة منها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التوتير الروسي- التركي على اعتبار أنهما ضمن الدول الأساسية الضامنة المسؤولة عن حل هذا الملف.

وبالتالي، تبرز أمامنا العديد من التحديات في وجه إيجاد سبيل للخلاص من هذا الملف، حيث تشكل تركيا سلاحاً ذا حدين في هذه العملية، فمن جهة لا يمكن بطبيعة الحال فك العقدة في إدلب بدون توازن تركي، ولكن من جهة ثانية فلا يمكن التفاوضي عن وجود أطراف تركية تسعى لتسوية الحل وذلك بضغط أمريكي، وبالتالي وضع حدٍّ للحسن الذي يطرا على العلاقات الروسية- التركية عبر إدلب، وبالتالي زرع لغم على طريق التسوية، وهذا ما يتم العمل على إيجاد حل له عبر المنظومة الإقليمية الجديدة «الترويكا». اللغم الثاني الذي يمكن استخدامه وتفجيره، هو: مسألة وجود أعداد كبيرة من المدنيين في إدلب، وبالتالي إمكانية استخدامهم كدروع بشرية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر وعرقلات من قبيل: موجات لجوء، ملف الكيماوي، وتدخلات غربية كحدوث ضربات عشوائية وغيرها... لذلك، ونظراً لكم التعقيدات والمخاطر المحيطة بعملية التسوية تلك، تم اللجوء إلى فكرة الحل «خطوة بخطوة» في حقل الألغام، وهو ما كان يجري سابقاً، كأفضل



حيث تأتي أهمية التسوية في إدلب من عدة نقاط أساسية، فإنها وجود جبهة النصرة في إدلب يعني بتر الذراع الأمريكية الصافية الأخيرة المتبقية في سورية، وبالتالي فإن القضاء على النصرة لن يكون محرقةً للتواجد الإرهابي في إدلب وحسب، بل سيتعداه إلى حرق ورقة جدية يمتلكها الأمريكي ويستخدمها لإدامة التوتير

أكدت الدول الضامنة في اجتماع استأنه الأخير، على فكرة مفادها: أن عملية التسوية في إدلب لن تتم سوى خطوة بخطوة، ولن تتم سوى بعمل عسكري، ولكنه سيكون مختلفاً..

قاسيون

فلا يمكن في إدلب أن يتم حل المسألة كما الغوطة ودردعا، كما أنها بالتأكيد لن تكون مشابهة لعملية «تحرير» الرقة التي حدثت على يد التحالف الدولي. وعلى أية حال، فإن ملف إدلب من أهم الملفات المطروحة على طاولة الحل اليوم ومن أكثرها صعوبة.

بقاء 200 يعني الانسحاب الفوري لـ 1800!



أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز يوم الخميس الفائت، 21 شباط، أنه «سنبقى مجموعة صغيرة لحفظ السلام من نحو 200 في سورية لفترة من الوقت».

■ سعد صائب

لم يستطع حتى أكثر مناصري أمريكا ضمن الخريطة السورية والإقليمية، «تفاوضاً» بعظمتها، قراءة هذا الإعلان على أنه تراجع عن القرار الأمريكي بالانسحاب من سورية، لكنهم مع ذلك تنسموا منه رائحة استمرار مؤقت لأدوارهم، وهم محقون بذلك بطريقة ما، إذ إن من المؤكد أن دورهم لن يزول نهائياً قبل عدة أشهر...

إن فهم إعلان البيت الأبيض، بعيداً عن الرغبات، ونقصد رغبات محبي الأمريكان، ورغباتنا بأسرع زوال لتأثيرهم من منطقتنا، فهما على أساس الواقع ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الانقسام الأمريكي وأسبابه ومدى عمقه...

الانقسام الأمريكي

الانقسام الأمريكي العميق الذي يظهر على السطح أنه انقسام بين أنصار ترامب من جهة، وبين معارضيه من جهة ثانية، وبطريقة أخرى: بين إدارة ترامب من جهة، وبين المؤسسة الحاكمة منذ عقود طويلة، بمؤسساتها ووزاراتها، وبديمقراطيتها وجمهوريتها، من جهة أخرى، هذا الانقسام الظاهر على السطح هو تعبير عن عمق الأزمة الوجودية التي تعيشها الولايات المتحدة، التي جرى توليفها بشكل عميق خلال ثلاثة عقود على الوجود كقطب واحد ضمن عالم أحادي القطب يحكمه الدولار، حتى باتت كل الميكانيزمات الداخلية في أميركا مصممة على أساس شكل التوازن هذا، وعلى قاعدة حكم الدولار.

أمام الاختلال العميق في التوازن الدولي القديم، وبداية تهديد قاعدته المالية-الاقتصادية، بالتوازي مع ارتفاع مستوى الخطورة المحيطة بقواعده السياسية

والعسكرية والثقافية، فإن الخلل انتقل مباشرة لتلك الآليات الداخلية التي لم تعد نافعة للعمل ضمن الواقع الجديد.

وأمام هذا الخلل، هنالك رؤيتان إستراتيجيتان، الأولى: تسعى لتغيير العالم ليعود إلى الوراء متكيفاً مع الميكانيزمات الداخلية لأمريكا نفسها؛ هذا تيار المؤسسة الحاكمة: التيار الفاشي. والرؤية الثانية: تسعى لتغيير ميكانيزمات أمريكا الداخلية للتكيف مع العالم الجديد، هذا تيار ترامب، الذي يضع نصب عينيه محاربة «الخطر الاشتراكي» في المحيط القريب، وفي الداخل.

محصلة الانقسام

حتى الآن، فإن محصلة الانقسام والصراع الجاري بين التيارين، بالتوازي مع درجة التراجع الذي وصلت إليه أميركا عالمياً، هي: أن الولايات المتحدة انتقلت كلياً من موقع الفاعل وصانع الأحداث، إلى موقع «الممانع» لها... وهذا الموقع نفسه لا يمكن أن يستمر طويلاً باستمرار التراجع.

بالملموس، فإن أقصى ما تستطيع فعله الولايات المتحدة اليوم في سورية، هو

تأخير حل الأزمة، وتأخير تنفيذ القرار 2254، وليس أكثر من ذلك ولو بسنت واحد! منذ فشل ما سمي المجموعة المصغرة بتحقيق أي شيء على الأرض، وعلى رأس القائمة، فشل المجموعة في تفريق شمل أستانا، فإن كل خطة أو مقاربة تقدمها الولايات المتحدة بما يخص سورية ليست حتى مسودة لمشروع قد يتم التعديل عليها فتصبح صالحة للتنفيذ... يكفي أن نعود بالذاكرة بضعة شهور إلى الخطط والمشاريع الكبرى التي قدمها المهرج الأمريكي جيمس جيفري، وطاف بها العالم وصعد رؤوسنا بشكل يومي على مدى أشهر بما أسماه «الهزيمة الدائمة» لداغش وما إلى هنالك، ثم ما لبث أن اختفى كلياً كأنه لم يكن أصلاً بعد إعلان ترامب عن الانسحاب.

وماذا بعد؟

الواضح تماماً الآن، ورغم حدة الانقسام وعمقه، أن تيار ترامب يتجه أكثر فأكثر نحو إحكام قبضته بشكل مطلق وديكتاتوري على الدفة الأمريكية، يتضح ذلك من إعلان حالة الطوارئ وبؤس معارضيه الذي يعترفون هم أنفسهم أن السننين المتبقيتين من

ولايته ستكونان تحت حكم مطلق منه، وأن كل ما يفعلونه الآن عبر الأبواب السياسية والقانونية ضده، لا يستهدف تغيير سياساته الحالية، بل هو تحضير للانتخابات الرئاسية القادمة، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن ترامب سيتمكن بسهولة من لعب دور الحاكم المطلق، بل سيبقى مضطراً لتقديم تنازلات جزئي هنا، وتنازل جزئي أو شكلي هناك. نعتقد أنه في هذا السياق بالذات، جاء إعلان البيت الأبيض عن إبقاء 200 من أصل 2000 في سورية كقوة «لحفظ السلام»... وذلك لامتناع الهجوم الحاد مؤقتاً وشكلياً عبر هجوم معاكس: فتنفيذ «إرادة معارضي ترامب عبر إبقاء جزء ولو كان 200» يعني السحب السريع لـ 1800... أي: أن الإعلان عن إبقاء 200 قد وضع جانباً مسألة انسحاب 1800 بوصفه أمراً منتهياً، لتضييق حدود المواجهة إلى الكلام عن 200... بكلام آخر: فإن الهجوم على قرار الانسحاب يجري امتصاصه عبر تنفيذ الانسحاب على مراحل... ينبغي الانتباه أيضاً أن الانسحاب من سورية ليس خطة متكاملة بذاتها، بل بات من المحتمل احتمالاً عالياً أن هذا الانسحاب سيمتد نحو انسحاب كامل من العراق أيضاً...

الانقسام الظاهر على السطح هو تعبير عن عمق الأزمة الوجودية التي تعيشها الولايات المتحدة بشكل عميق خلال ثلاثة عقود

معركة أمريكا مع شعبها ومع الاشتراكية



■ ماهر شرف

إن جُل ما يهدف إليه ترامب عبر هذا الهجوم هو الرد على الدعوات الجديدة لبناء اشتراكيات القرن الواحد والعشرين، والتي تملو أصواتها في دول المركز... والتي تقول في عمق شعاراتها وبشكل مباشر وغير مباشر: إن البديل أصبح ضرورة، وأن حكم الـ 1%

لم يعد قابلاً لاجتراح الحلول والمخارج... الولايات المتحدة كمركز المراكز الرأسمالية العالمية، خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مصدر «الإشعاع الرأسمالي»... والنموذج الصارخ «لنهاية التاريخ» المقولات التي أرادت تكريس فكرة طي صفحة الصراع ضد الرأسمالية، وانتصارها المطلق.

والولايات المتحدة اليوم، تخاف الاشتراكية على لسان رئيسها، وتعيدها عدواً معلناً. المازق الأمريكي، هو مازق المركز والمخرج الرأسمالي... وهو يتجلى بتغيير ميزان القوى الدولي، الذي لم يعد يسمح بتنقيح الأزمات في الخارج. الأمر الذي كان يتم طوال عقود مضت، لتنتعش أميركا رأس حربة العالم الرأسمالي وسيدته، مع

ولم يعد ممكناً إرضاء الأغلبية الاجتماعية من القوى العاملة والمتعطلين الأمريكيين، ممكناً. إلا إذا تنازلت النخب عن أرباحها. وهذا يخالف قانون السعار والمنافسة الضارية بين نخب المال، ولا يمكن أن يحصل. لذلك، يعلم ترامب والنخب الأمريكية من ورائه، أن معركتهم في الداخل الأمريكي، ومع الشعب الأمريكي مستحقة، وغير بعيدة. ولذلك فإن الهجوم على الاشتراكية ضرورة، لأنها ستولد حكماً في محاولات المجتمع للبحث عن بديل. والعداء «الترامبي» للبديل الاشتراكي أي: عداء النخب للمجتمع الأمريكي، يحتاج إلى أقل قدر من الديمقراطية، وأعلى مستوى من التمادي والجنون... ليكون إعلان الطوارئ في أميركا ضرورة للمعركة القادمة، وليكون رئيس كترامب «الكاركتير» المناسب لمرحلة الصراع القادمة.

كل تمدد للهيمنة. وكلما كبرت مساحة الاستقلال الخارجي لدول أطراف العالم، وقواه الصاعدة، كلما تضخم ورم الأزمات الرأسمالية في الداخل الأمريكي. فكل جوانب الهيمنة الأمريكية السابقة أصبحت موضع منافسة؛ فلا العسكرة احتكار مطلق، ولا التكنولوجيا ميزة أميركا الاحتكارية، وحتى قطاع المال وهيمنة الدولار العالمية أصبحت موضع تساؤل، بل واستهداف... لتحاول الولايات المتحدة استخدامها خبط عشواء كسلاح أخير يستخدمه ترامب بعقوباته شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً. ترامب كمنافسيه في الحكم الأمريكي، لا يملك خيارات بديلة للداخل الأمريكي، فلم تعد رشوة مجتمعات المركز وتحويلها إلى قوة استهلاكية ممكنة، في ظل تراجع إمكانات الذهب العالمية..

سهل الغاب.. مشكلة مزمنة وحلول غائبة



حلت بأهالي سهل الغاب كارثة تمثلت بغمر مياه الأمطار لجزء كبير من الأراضي الزراعية فيه، وربما الكارثة تكون ننانجها أكبر وأعمق على المستوى البيئي في المنطقة كذلك الأمر.

■ مراسل قاسيون

فقد أدت غزارة مياه الأمطار التي هطلت مطلع شهر كانون الثاني إلى غمر 2400 هكتار بالكامل، و3500 هكتار غمر جزئي، ومساحة 6500 هكتار وصلت لحد الأشباع الكامل، وذلك حسب ما صرح به مدير عام هيئة تطوير الغاب لإحدى الصحف الرسمية مؤخراً.

سهل خصب وبلدات كثيرة

السهلية وسلب تعتبر من أهم المدن الموجودة على أطراف السهل، والتي تتبع لها الكثير من البلدات والقرى، ومنها: «العشارنة- كفر نبودة- قلعة المضيق- الحواش- الحويز- المشيك- زيزون- القرقور- المنصورة- الثمانعة- الحويجة- الصفا- قليدين- الزقوم- قسطون- تل واسط- خربة الناقوس- الشريعة- العميقة- العكاوي- الدماق- عين الطاقة- التوبنة- عين الكروم- جورين- العزيرية- الحميدية- وغيرها».

ويعتبر سهل الغاب من أخصب المناطق الزراعية في سورية ومن أكبرها مساحة، حيث يمتد على طول 80 كم، بعرض يتراوح بين 10-15 كم، وهو سهل منبسطة تزرع فيه الكثير من المحاصيل الزراعية الهامة «القطن- الشونيز- السكري- القمح- عباد الشمس- التبغ- الخضراوات بأنواعها»، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية ومنتجاتها، والتي تؤمن مصدر رزق للفلاحين من أهالي البلدات فيه وبمحيطه.

وتوفر فرص العمل للعمال الزراعيين في المنطقة، كما توزع منتجاته وغلاله على المعامل وأسواق الاستهلاك الداخلي.

مشكلة مزمنة ومعاناة مستمرة

مشكلة المياه، نقصاً أو زيادة، في السهل ليست جديدة، فهو بالأصل عبارة عن مستنقعات تم تجفيفها سابقاً، وقد تم فتح بعض القنوات لتصريف المياه، كما جرى الحديث عن إحداث سدات مائية في بعض المواضع فيه، مع الحديث عن إنشاء بعض الخزانات للمياه، بالإضافة إلى الحديث عن سدود تخزينية، وكل ذلك لم يتم، أو تم بشكل جزئي ومحدود، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الإجراءات كانت قد وضعت من أجل التخفيف من آثار موجات الجفاف على الأراضي الزراعية في السهل، ومنع حدوث فائض مائي يغمر الأراضي الزراعية ويتسبب بالضرر بها وبالمحاصيل الزراعية فيها.

يعاني فلاحو السهل من نتائج هذه المشكلة المزمنة وسلباتها كل عام وكل موسم، ففي بعض السنوات يضطر هؤلاء للاستغناء عن المحاصيل الصيفية بسبب الجفاف وقلة المياه، وفي بعضها الآخر يضيع تعبهم على محاصيل الشتاء بسبب الغمر، وطبعاً كل ذلك ينعكس سلباً على حياتهم ومعاشهم، مع عدم تغيير ما يعانونه كما غيرهم من الفلاحين عموماً من ارتفاع أسعار تكاليف الإنتاج ومستلزماته، ومن الاستغلال الجاري بحقهم من قبل التجار والسماسرة خلال عمليات تسويق إنتاجهم.

خطط واقتراحات مع وقف التنفيذ

المشكلة في سهل الغاب لم تقتصر على خسارة الفلاحين الحالية أو سابقاتها، فمنذ أن تم تجفيف هذا السهل في خمسينيات القرن الماضي والأصوات تتعالى من أجل الحد من نتائج ذلك التجفيف على البيئة فيه وبمحيطه الواسع، على الرغم من أهميته الاقتصادية على مستوى ما يتم إنتاجه فيه من محاصيل زراعية أو منتجات حيوانية، وما أمته من غلال وفرص عمل وكفاية نوعاً ما.

وبناء على ذلك فقد تم وضع الكثير من الخطط والبرامج، مع تقديم الكثير من الاقتراحات

الفنية والعلمية خلال العقود الماضية، بما فيها ما تم ذكره أعلاه، وذلك للحد من بعض النتائج الكارثية على البيئة والفلاحين، لكن غالبية هذه البرامج والاقتراحات لم توضع بالتنفيذ، ما يعني استمرار هذه الكارثة مع استمرار مفاعيلها التي طالت كل المحيط الحيوي للسهل، وصولاً إلى منطقة السلمية وحدود البادية شرقاً.

والسؤال المطروح: هل سنشهد الجدية الكافية من أجل جعل سهل الغاب بيئة سليمة ومعافاة اقتصادياً وبيئياً، أم أن السياسات الزراعية والبيئية ستبقى على ما هي عليه، ما يعني حصد المزيد من الكوارث مستقبلاً؟

إلى وزارة الكهرباء.. مع التقدير ولكن!

■ عادل إبراهيم

الشكر الذي تم توجيهه للمواطنين لتحملهم ظروف التقنين الكهربائي وتقدير معاناتهم بسبب زيادة ساعاته، كان لفئة جديدة من وزارة الكهرباء لم يعدها المواطنون سابقاً من أية جهة مسؤولة عن خدماته، سواء كانت عامة أو خاصة.

وسواء اقتنع المواطنون بتفاصيل مضمون البيان الصادر عن الوزارة نهاية الأسبوع الماضي، على مستوى «تقدير الظروف العامة التي تمر بها البلاد عامة وقطاع الطاقة خصوصاً، بسبب عوامل عديدة، أهمها: زيادة حدة الإجراءات الاقتصادية، مما أدى إلى توقف واردات مادة الفيول المخصص لتوليد الكهرباء، وبأن برامج التقنين توضع وفق الكميات المتاحة من هذه المواد»، أم لم يقتنعوا، فواقع الحال يقول: «مكره أخاك لا بطل».

تم تقدير ظروف البلاد فماذا عن ظروف العباد؟

ساعات التقنين الكهربائي ازدادت عملياً في كافة المحافظات والمناطق، وهو أمر ربما يمكن تقديره بحسب المبررات والمسوغات أعلاه، برغم ثقل هذه الحال على تفاصيل الحياة اليومية والاحتياجات للطاقة الكهربائية.



عدم قدرة الشبكة على تحمل معدلات الاستهلاك من مسؤولية المواطنين، وليست من مسؤولية شركات الكهرباء المسؤولة عن التجهيزات الكهربائية في هذه المناطق؟!

أما الأسوأ من كل ذلك فهو: تذبذب التيار الكهربائي عند الوصل، وما يخلفه من نتائج كارثية على الأدوات والتجهيزات الكهربائية المنزلية، والكلف المرهقة التي يتكبدها المواطنون من أجل إصلاح وصيانة هذه التجهيزات، مع عدم تغيير الاحتمالات الأكثر سوءاً، والتي قد تسبب الحرائق في بعض الأحيان.

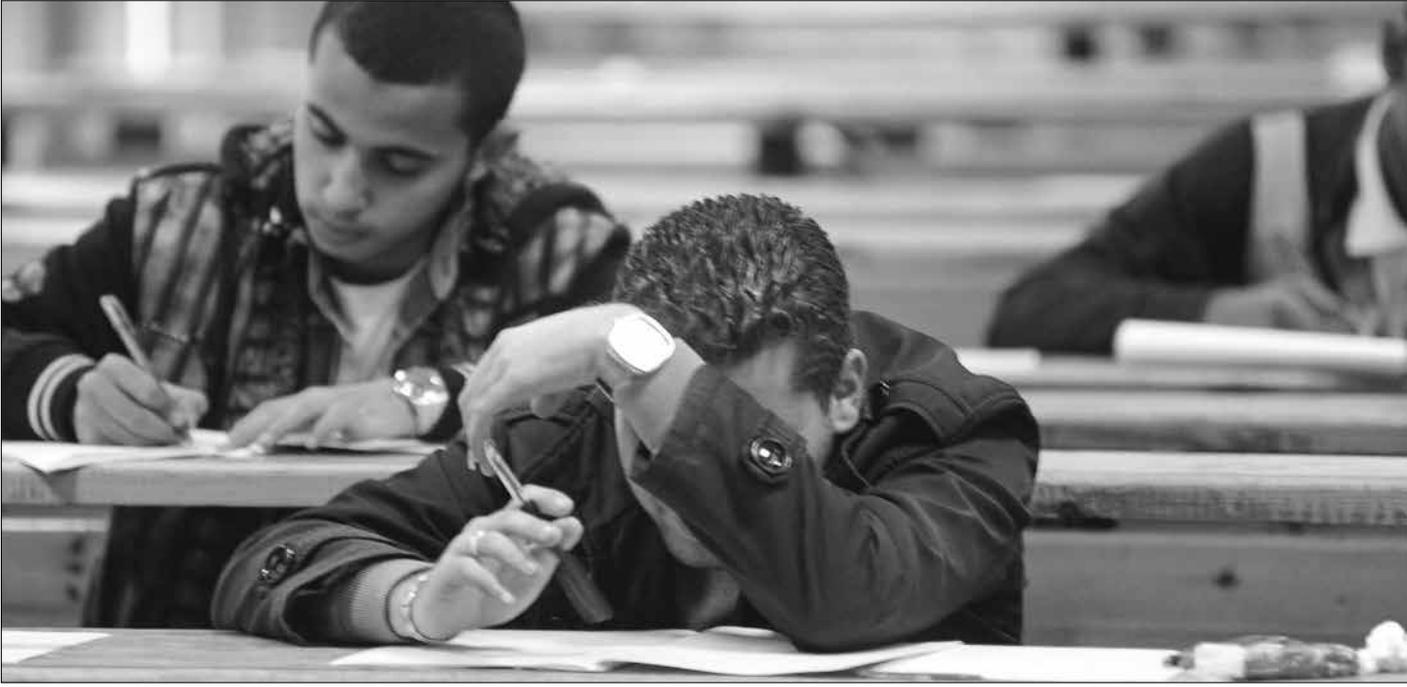
فإذا تم تقدير الظروف التي تمر بها البلاد وفقاً لمضمون بيان الوزارة أعلاه، فمن سيفقد ظروف العباد من المواطنين على مستوى حلحلة القضايا الأربعة أعلاه، وتشعباتها بانعكاساتها السلبية الإضافية على حياتهم واحتياجاتهم وحقوقهم، فهذه القضايا لا علاقة للحصار بها، كما لا علاقة لنقص الفيول المشغل لمحطات التوليد بها أيضاً.

القضية الثالثة هي: أن ساعات الوصل نفسها بموجب ما يمكن تسميته برامج تقنين تتخللها الكثير من فترات التقطع، والتي تصل لحدود ضياع ساعات الوصل كلها في بعض الأحيان، وغالباً ما تكون التبريرات هي الأعطال الناجمة عن زيادة الأحمال المرتبطة بارتفاع معدلات الاستهلاك، وكأن قدر بعض المناطق أن تبقى معاناتها مع الأعطال الكهربائية دائمة ومستمرة، بل وكأن

التزود بالمياه والغسيل والتغسيل، وغيرها من الاحتياجات الحياتية الأخرى المرتبطة بالكهرباء. القضية الثانية والأهم: هي انعدام العدالة في توزيع ساعات التقنين، فبعض المناطق تصل فيها ساعات القطع إلى أكثر من 20 ساعة في اليوم، بينما بعضها الآخر لا تتجاوز 8 ساعات وربما أقل من ذلك، ناهيك عن أن بعض المناطق لا تصلها الطاقة الكهربائية إطلاقاً لأسباب ومبررات أخرى مختلفة.

لكن ما لا يمكن تقديره أو إيجاد المبررات والمسوغات له من قبل المواطنين أربع قضايا مرتبطة بموضوع التزود بالكهرباء، وبساعات التقنين. القضية الأولى: هي عدم انتظام برنامج التقنين نفسه في الكثير من المناطق، والنتيجة السيئة التي يحصدها المواطنون جراء ذلك هي أنهم يصبحون عاجزين عن برمجة يومياتهم المرتبطة بتوفر الطاقة الكهربائية، وخاصة على مستوى

تأخر النتائج الامتحانية وجدوى الأتمتة!



يشكو الطلاب الجامعيون من تأخر صدور النتائج الامتحانية للمواد التي تقدموا بها خلال امتحانات الفصل الأول، والأكثر، شكوى الطلاب قيد التخرج الذين تقدموا بأربع مواد كحد أقصى خلال امتحانات هذا الفصل.

■ مراسل اسبون

شكوى هؤلاء الطلاب كانت مشفوعة ومبررة بحسب التقويم الجامعي المقرر والمعتمد، والذي ورد فيه: أن آخر موعد لإعلان نتائج الدورة الفصلية الأولى للكليات التطبيقية هو 1/14، وآخر موعد لإعلان النتائج للكليات النظرية هو 2019/2/21، وقد رافقت هذه الشكوى شكوك حيال جدية العمل بأتمتة العملية الامتحانية لبعض المواد.

عدم الالتزام بالتقويم الجامعي

واقع الحال يقول: إن بعض الكليات لم تلتزم بالتقويم الجامعي على مستوى مواعيد انتهاء إعلان النتائج الامتحانية للفصل الأول، فبعض المواد لم تصدر نتائجها حتى تاريخه، والطلاب بانتظارها على أحر من الجمر، خاصة وأن آخر مادة امتحانية تم التقدم بها كانت بتاريخ 2019/1/29 بحسب التقويم الجامعي.

السبب الإضافي بالنسبة للطلاب أيضاً، أنه ربما لا مبرر للتأخير، خاصة وأن جزءاً هاماً من المواد أصبحت مؤتمتة، ما يعني افتراضاً، أن عمليات التصحيح وإعلان النتائج يجب أن تكون كذلك، أي: أن تكون هناك سرعة بانجاز هذه العملية باعتبارها مؤتمتة.

جدية وجدوى الأتمتة

الملفت، هو أنه وبرغم الأتمتة المفترضة فإن النتائج يتم تسليمها من قبل الدكاترة بحسب كل مادة، وكل بموعده حسب ظروفه، التي لا بد من تقديرها بطبيعة الحال، وهو ما أكدت عليه عميدة كلية الآداب في جامعة دمشق عبر

إحدى الإذاعات المحلية مؤخراً، عند سؤالها عن النتائج الامتحانية، وإمكانية الإعلان عن مواعيد إصدارها مسبقاً، حيث قالت: بعض المواد ممكن أن نعرف مواعيدها، وبعضها لا يمكن، لأننا لا نعرف متى يسلمنا إياها بعض الدكاترة، حيث يرتبط ذلك بظروفهم، فأحياناً لا نستلمها بحسب الموعد، مؤكدة، أن إعلان النتائج يتم على موقعين «جامعة دمشق والخدمات الطلابية» مقدّمة وعداً بأنه لاحقاً سيتم إعلان النتائج على جوال الطلاب. حديث عميدة الكلية أعلاه، أتاح المجال أمام الطلاب للتساؤل حول جدية وجدوى عملية الأتمتة الامتحانية في ظل استمرار دور الدكاترة والدوائر الامتحانية على مستوى تصحيح واعتماد النتائج الامتحانية للمواد، وما يرتبط بها من تشعبات، منها: موضوع الالتزام بالمواعيد عبر اختصار عامل الزمن.

بعض المواد لم تصدر نتائجها حتى تاريخه والطلاب بانتظارها على أحر من الجمر

إصدار النتائج الامتحانية، كما أنها تضع حداً للكثير من الشكوك حيال دقة النتائج الامتحانية وصوابيتها ونسب النجاح النهائية بكل مادة، وغير ذلك من القضايا الأخرى المرتبطة أحياناً بدور العامل البشري، وبغض النظر عن موقع ودور هذا العامل وحجمه، باعتبار أن العملية من ألفها إلى يائها أصبحت مؤتمتة افتراضاً، ما يعني: تقليص دور العامل البشري بالتدخل فيها إلى الحدود الدنيا، وهو جانب مطمئن للطلاب بطبيعة الحال، ناهيك عما يخففه من أعباء وجهود إدارية، وما تحققه من اختصار على مستوى عامل الزمن. ولعل في تساؤل الطلاب حول جدية أتمتة العملية الامتحانية الكثير من الحق، خاصة على ضوء استمرار دور الدوائر الامتحانية ودكاترة المواد على هذا المستوى بالنسبة للمواد المؤتمتة افتراضاً.

فهل عملية الأتمتة مستكملة بجميع جوانبها كما هو مفترض، أم هي منتقصة على هذا الأساس بحيث ما زالت بالحد الأدنى تشكل عبئاً يتحمله الدكاترة والدوائر الامتحانية، وبجدها الأعلى تشكل عامل ضغط على الطلاب مع استمرار بعض الهواجس والشكوك حيال نتائجها النهائية؟

الأتمتة وتقليص دور العامل البشري

بغض النظر عن الموقف من أتمتة العملية الامتحانية بين التأييد والرفض، أو حيال بيئتها وبنيتها ومدى توافقها مع العملية التعليمية والسياسات المتبعة تجاهها، فإن أتمتة هذه العملية لبعض المواد من المفترض أنها اعتمدت لتخفيف الأعباء عن الطلاب والدكاترة والكادر الإداري في دوائر الامتحانات، ولتسهيل وتسرع بالنتيجة عملية

الدورات الامتحانية الاستثنائية والطموح المشروع

على مستوى استكمال تحصيلهم العلمي، خاصة وأن جزءاً من هؤلاء ربما كان محتجزاً كرهينة في بعض المناطق تحت سيطرة المجموعات المسلحة، وبعضهم الآخر كانت قد تقطعت به السبل وهو محتجز في مخيمات اللجوء في دول الجوار وغيرها، أو لاجئ فيها، وربما الكثير من هؤلاء ما زال بانتظار لحظة فرج للعودة، كما ما زال متمسكاً بطموحه، مع عدم تغييب الجزء الهام من هذه الشريحة ممن حالت ظروف الواقع الاقتصادي المعاشي دون إمكانية استكمال تعليمه الجامعي، بسبب اضطراره للعمل كأولوية معيشية وحياتية.

ربما لا توجد تقديرات رسمية لأعداد هذه الشريحة التي أصبحت طي النسيان من قبل وزارة التعليم العالي على ما يبدو، باعتبار أن مشروع المرسوم من إعدادها، وبغض النظر عن كونها أعداداً كبيرة أو صغيرة، أو حتى بضع أفراد، فالطموح باستكمال التعلم مشروع للجميع، وتوفير شروط تحققه من المفترض أنها حق لا استثناء فيه.

2018، أو حتى تاريخ تسريحهم من الخدمة حسب الحال، على أن يعامل الطلاب العسكريون معاملة الطالب في التعليم العام من حيث الرسوم في حال تغير وضعهم بنتيجة الامتحانات التي تقدموا لها وفق أحكام المرسوم.

شريحة منسية

في المقابل، لا بد من الإشارة إلى أن هناك شريحة طلابية لم يشملها المرسوم الحالي، ممن استفدوا فرص التقدم للامتحان المسموح به من داخل الجامعة أو من خارجها بنتيجة امتحانات ما قبل العام الدراسي 2018/2017، والذين حالت ظروفهم دون إمكانية الاستفادة حتى من مراسيم الدورات الامتحانية الاستثنائية التي صدرت سابقاً، ولعل أعوام الحرب والأزمة وتداعياتها، فيها الكثير من الأسباب التي حالت دون تحقيق طموحات هؤلاء المشروعة باستكمال تعليمهم الجامعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم أيضاً كانوا بانتظار صدور مرسوم يشملهم كي يستعيدوا حياتهم الجامعية، ويحققوا هذه الطموحات



الجامعية وطموحهم المشروع باستكمال دراستهم الجامعية، وخاصة أيضاً شريحة العسكريين الهامة، سواء من كان منهم بالخدمة الإلزامية أو الاحتياطية، والمسرحين قبل صدور المرسوم أو بعده، حيث منح هؤلاء ثلاث دورات امتحانية استثنائية، بحسب واقع حال كل منهم وفقاً لحيثيات المرسوم، وقد تمت تغطية مدة الاستثناء لهذه الشريحة اعتباراً من العام الدراسي 2010-2011، وحتى نهاية العام الدراسي 2017-

ظروف الطلاب العسكريين في مختلف مراحل الدراسة الجامعية السابقة بتسهيلات إضافية.

شريحة مستهدفة هامة

لا شك أن الشريحة الطلابية المستهدفة من المرسوم تعتبر كبيرة بحسب أرقام وزارة التعليم العالي المعلنة أعلاه، وقد كان للمرسوم وقع إيجابي على هذه الشريحة التي شملها، خاصة وأن هؤلاء كانوا بانتظار صدور هذا المرسوم لاستعادة حياتهم

■ عاصي اسماعيل

وبحسب وكالة سانا، فإن المرسوم قضى بمنح دورات امتحانية استثنائية للمستنفدين من طلاب المرحلة الجامعية الأولى، وعماماً استثنائياً للمستنفدين من طلاب دراسات التأهيل والتخصص والدراسات العليا، وإتاحة المجال للفصلين من أطروحة الماجستير خلال فترة الحرب لإعادة قيدهم، ومنح سنة إضافية لطلاب الماجستير والدكتوراه، مع مراعاة

صدر المرسوم رقم 69 لعام 2019، والقاضي بمنح دورات امتحانية استثنائية وعماماً استثنائياً للطلاب العسكريين والمدنيين المستنفدين بمختلف المراحل الدراسية الجامعية، وقد قدرت وزارة التعليم العالي أن المرسوم يشمل أكثر من مئة ألف طالب وطالبة.

السبينة وتجمع النازحين



تمت استعادة السيطرة على بلدة السبينة ومخيّمها والمناطق والبلدات المحيطة بها منذ سنوات، وعاد جزء لا بأس به من الأهالي إلى هذه المناطق منذ عام 2017، باستثناء بعض الأحياء التي ما زالت هناك صعوبة في العودة إليها.

مراسك قاسيون

بلدة السبينة وتجمع النازحين فيها، حالها كغيرها من المناطق والبلدات الأخرى المحيطة بمدينة دمشق، سبق وأن استغلّت بها المخالفات والعشوائيات على حساب الأراضي الزراعية والمخططات التنظيمية فيها، وذلك كنتيجة طبيعية لغياب خطط السكن والإسكان، وقد عانت جراء ذلك من سوء البنى التحتية والخدمات وانعكاسه السلبي على الأهالي فيها.

بني تحتية مهيترنة وخدمات مترهلة

مع عودة الأهالي خلال الفترة الأخيرة إلى أحيائهم وبيوتهم بدأت تظهر مفاعيل تراكمات سوء البنية التحتية في المنطقة، والخدمات المتوفرة فيها، فواقع الحال يشير إلى تردي وترهل شبكة الصرف الصحي واهترائها، وشبكة التيار الكهربائي بحاجة لإعادة تأهيل، بالإضافة إلى واقع شح المياه وعدم كفاية المتوفر منها للأهالي العائدين، بالإضافة إلى واقع الطرقات والمواصلات والمدارس والطبابة والخبز، وغيرها الكثير من القضايا الهامة المرتبطة بالحياة اليومية ومستلزماتها.

وعلى الرغم من أن المنطقة تتبع ادارياً لمحافظة ريف دمشق والقنيطرة، والبلديات باشرت ببعض عمليات إعادة التأهيل للطرقات وللبنى التحتية فيها، وبدء عودة عمل المؤسسات والجهات الخدمية العامة، إلا أن النتائج حتى الآن ما زالت دون المستوى المطلوب، ما يعني معاناة يومية للمواطنين على كافة المستويات.

حي غزال

مشكلة أهالي هذا الحي قديمة جداً، فهو تجمع مخالقات بحسب التوصيف الرسمي، وقد سبق وأن وضع له مخطط تنظيمي ولم ينفذ، وتوجد صعوبات تواجه الأهالي حالياً بالعودة إليه، وذلك كونه موضوعاً ضمن الدراسة لإعادة التقييم بالتوافق مع تقييم المخطط التنظيمي لكل منطقة السبينة وغيرها من مناطق الريف، حيث تم اتخاذ قرار رسمي بذلك نهاية العام الماضي من قبل محافظة ريف دمشق، وذلك استناداً للقانون رقم 10. والنتيجة، أن أهالي هذا الحي لم يفهموا ما عانوا منه طيلة السنوات الطويلة الماضية مما قبل سنوات الحرب والأزمة، على مستوى تفاصيل حياتهم اليومية بنتيجة سوء البنى التحتية وتراجع الخدمات وغيرها من منغصات الحياة، فهم الآن محرومون من العودة إلى بيوتهم بعد معاناة إضافية جراء النزوح والتشرد والفقر.

لم يتم إعادة تأهيل البنى التحتية ولم يفسح المجال لعودة جميع السكان

الأراضي الزراعية

منطقة السبينة تعتبر من المناطق الزراعية تاريخياً، وبغض النظر عما آلت إليه حال الأراضي الزراعية فيها جراء الغزو العمراني والاقتطاعات التي طالت، فجزء كبير من الأراضي في المنطقة ما زال صالحاً للزراعة ويعتبر مصدر رزق لبعض أهلها، كما أنها تستقطب جزءاً من العمالة الزراعية أيضاً.

وقد عانت هذه الأراضي من شح المياه الضرورية لعمليات سقاية المزروعات المتنوعة فيها خلال سنوات طويلة، وما زالت هذه المشكلة قائمة حتى تاريخه، لكن الأهم الآن بالنسبة للفلاحين والمزارعين هو: عامل الأمان المفقود، في ظل شكوك هؤلاء بوجود بعض المخلفات القابلة للانفجار نتيجة العمليات العسكرية التي جرت على هذه الأراضي خلال سنوات الحرب.

فبحسب الأهالي، إن عمليات التمشيط التي قامت بها الوحدات الهندسية المختصة شملت المباني والبيوت، لكنها لم تغط كافة الأراضي الزراعية في المنطقة، السبب الذي عزز

مخاوف هؤلاء من احتمال استمرار وجود بعض المخلفات القابلة للانفجار التي تركتها المجموعات المسلحة خلفها عمداً، والنتيجة هجرة الأرض والزراعة، مع فقدان العائد الاقتصادي منها، وتأثير ذلك على المستوى المعيشي للفلاحين والمزارعين.

مطالب محقة

أهالي المنطقة، وبغض النظر عن التبعية الإدارية، يطالبون بالمزيد من الاهتمام على مستوى استكمال عمليات إعادة تأهيل البنى التحتية من شبكات الصرف الصحي والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات العامة في المنطقة، وخاصة على مستوى التعليم والطبابة والمواصلات، وفسح المجال أمام جميع سكانها للعودة إليها والاستقرار فيها، مع إعادة الاعتبار لأهمية الأراضي الزراعية وتذليل الصعوبات أمام إعادة استثمارها، وخاصة على مستوى استكمال عناصر الأمان، طبعاً مع عدم تغييب ضرورة تأمين مياه الري اللازمة لهذه الأراضي، والحد من التعديلات الجارية عليها.

معيقات هامة أمام عودة الأهالي إلى السيدة زينب

مراسك قاسيون

وانطلاقاً من الشكاوى التي وصلت إلى الصحيفة حول واقع المنطقة وأخر تطوراتها، قامت بجولة ميدانية واستطلاعات لرأي الناس، حيث كان التركيز على المسائل الرئيسية التالية:
عمل البلدية.
التيار الكهربائي.
طريق ببيلا- السيدة زينب.

أولاً- عمل البلدية:

بعد إزالة الأنقاض والركام من الشوارع الرئيسية، بقيت الأنقاض في الشوارع الضيقة وازدادت مع تزايد الكثافة السكانية في المنطقة، والترحيل بحاجة إلى أليات صغيرة خاصة بالشوارع الضيقة، حسب رأي رئيس البلدية «حسن كنعان»، لذلك وجّهنا عدة كتب إلى محافظ القنيطرة بينما يعتبر المواطنون أن البلدية لا تقوم بواجبها.

ويضيف هنا أحد المواطنين: أن بقاء هذا الركام على حاله في الشوارع والأزقة، يعني انتشار الأمراض في الأحياء، خاصة أننا نقرب من قدوم فصل الصيف.

ثانياً- التيار الكهربائي:

بدون وجود الكهرباء لا يمكن للناس أن يعودوا، لذلك يُعدّ مطلب

تستمر صحيفة قاسيون بتسليط الضوء على مطالب الأهالي وضرورة السماع لشكاوى الناس في المنطقة «حجيرة تجمع النازحين في السيدة زينب» ومتابعة تنفيذ الجهات المعنية عملها على مستوى تسهيل حركة عودة الأهالي إلى منازلهم بعد سنوات الحرب المدمرة.



احترق الكابلات- انصهار الشبكات الكهربائية.

ثالثاً- ضرورة فتح طريق ببيلا- السيدة زينب:

ما زال هذا الطريق مغلقاً أمام حركة المدنيين باتجاه مركز العاصمة بشكل مباشر، على الرغم من أهميته كشريان حيوي للمواطنين واختصار المسافات والزمن أمام حركة المرور العامة، وكذلك بالنسبة للكهرباء لأن «ببيلا- بيت سحم- عقربا» تتبع لكهرباء السيدة زينب، وإغلاقه ليس له مبرر بحسب الأهالي، خاصة أن الأوضاع الأمنية أصبحت مستقرة في دمشق ومحيطها. كما أنّ الجهات المختصة قد قامت بتمشيط الطريق وإزالة الأنقاض منه.

رابعاً- تعويض الأضرار:

لم يتم منح الأهالي تعويض الأضرار منذ عام 2017، علماً أن الأهالي من خلال البلدية قد قدموا الأضرار إلى المحافظة القنيطرة.

أبدأ ولا يوجد شيء اسمه تقنين. أما واقع عمل الورشات فهناك العديد من الشوارع لم تصل إليها تلك الورشات، مثل: شارع فايز منصور وغيرها من الشوارع. لذلك يعتمد الأهالي على الاستمرار غير المشروع لتأمين الكهرباء وعلى نفقاتهم الخاصة، مما يلحق ضرراً بالشبكات الكهربائية، مثل:

الكهرباء مطلباً أساسياً للأهالي، وعليه توجهت صحيفة قاسيون إلى الشوارع الرئيسية/شارع فايز منصور- وعلي الوحش- شارع قنيطرة/ بهدف أخذ آراء المواطنين.

يقول المواطن «ع»: إن الكهرباء أسوأ شيء، حسب تعبيره. وقال مواطن آخر: لا نرى الكهرباء

فيسبوكيات

كانت فيسبوكيات هذا الأسبوع متنوعة بتنوع المواضيع التي تناولها، فهي انعكاس جزئي لمجريات الحياة اليومية للمواطنين.

نبدأ فيسبوكياتنا ببوست كوميدي معمم على الصفحات الشخصية والعامة يقول:

- «حاسس كأنو هالكهربا يلي عم تجي مغشوشة!! ساعة كاملة وما شحن موبايلي 20%. معقول عم يخلطوها شمع؟!».

من صفحة رئاسة مجلس الوزراء حول خبر تشكيل فريق عمل لدراسة مقترحات تطوير واقع سوق التامين، نورد التعليق التالي بحسب ما ورد على الصفحة:

- «التامين الصحي ليس سوقاً وهو مهمة أساسية للدولة ليشمل جميع أبناء الوطن بشكل عادل.. ويجب أن يكون بإشراف مؤسسة الدولة فقط.. الصحة العامة لا يمكن التخطيط لها من قبل المستثمرين الذين يطرحون الخدمة الطبية بمستويات.. نجمة.. نجمتين.. خمس نجوم».

وحول بيان وزارة الكهرباء الذي تم إيراده على صفحة الحكومة أيضاً، نورد بعض التعليقات عليه كما يلي:

- «ليش ماتشكرتونا عا قلة الغاز والمي وغلا أسعار الخضرة».

«مشكورين... نتمنى أن تكون التصريحات أقرب للواقع... لأننا كنا موعدين بتقنين أقل».

- «نعم، متحملين التقنين ولكن يتم انقطاع من ساعات الذي يوجد فيها كهرباء وهذا الموضوع متكرر. يجب أن تكون ساعات التقنين متساوية لكل المناطق».

وحول الخبر المؤسف عن انفجار قنبلة داخل حديقة على كورنيش جبلة ووقوع طفلين ضحايا، والذي تم تداوله على الصفحات العامة، نورد التعليقات التالية:

- «حسبي الله ونعم الوكيل بس يعني شو جاب القنبلة عالحديقة... ولك يا خلق الله هيدي حديقة مانا جبهة».

«يعني الواحد ماعاد يأمن يبعث ولادو عالحديقة... فعلاً هزلت وصار بدها حل لظاهرة السلاح والقنابل التي موجودة مع هالناس وعبيتباهو فيها بالنشوار... لأنو القنابل والسلاح للجبهة».

وقد ورد خبر على الصفحات العامة يقول: - «التأمينات الاجتماعية: نصف تريليون ليرة قدمتها المؤسسة للمتقاعدين خلال سنوات الحرب»، ونورد فيما يلي بعض التعليقات عليه:

- «هذه من استثمار أموالنا ولا فضل لكم بها.. وهي نتيجة حسميات لمدة ثلاثين عاماً.. بالعكس استفادت التأمينات من وفاة الكثير من المتقاعدين وتوقفت رواتبهم..».

- «هي الأموال التي اقتطعتها هذه المؤسسة من رواتبهم خلال سنوات خدمته وهلق عم تضربهم منيه؟! ردو لهم حالهم..!».

- «لا يكون دخل ضمن البطاقة الذكية أو ببرنامج التقنين».

- «... ما بينحكي بمعاش التقاعد ما يجيب غير كم كيلو بطاطا والخبزات وخاصة معاش تقاعد الأرملة التي بتقبضو عن المرحوم بين 15 و 17 ألف».

وحول خبر يقول:

- «مجلس الشعب يوافق على إلغاء المديرية العامة للجمارك وتحويلها الى هيئة عامة ذات استقلالية مالية ترتبط بوزير المالية».

نختم ببوست أتى تعليقاً عليه يقول: - «يعني كأنو صارت مملها مثل أي مشروع استثماري المهم الإيرادات والأرباح بالنتيجة.. الله يستر ما يخصصوها كمان.. وخود ع شغل وأرباح.. والله ما في شي مستبعد!!».

«الموت مع الناس رحمة»



مني وعليي يعرف أنو في عقوبات ويعرف أنو في علينا حصار، ويعرف نتائجها وسبق وعشنا مثلها بفترة الثمانينات بالقرن الماضي، يعني يعرف تماماً أنو العقوبات والحصار موجداد علينا ولا ع البلد، مثل ما يعرف أنو العقوبات والحصار هلا موجداد لأنو بديانيين من 8 سنين.

■ نوار الدمشقي

والحكي الرسمي عن أنو العقوبات والحصار وصلونا لدرجة يصير عنا أزمة غاز ومازوت وكهربا و... وبسببهم صار صعب يزيدو الرواتب أو تتامن كثير من الشغلالات الضرورية مثل الأدوية تتبع الأمراض المزمنة والسرطانات وحليب الأطفال وغيره وغيراتو كلو ممكن أفهمو وأستوعبو، خيو حصار وعقوبات من الدول التي ما بترحم، شو نعمل ما باليد حيلة!!

بس اللي ما عم ينبلع معي وقت بشوف السيارات الحديثة بالنشوار عم تشغط وتبحت بحت وعم يتباهو فيها صحابها، أو وقت بشوف أحدث الموبايلات وأغلاها والبطوريات والكافيار والفواكه الاستوائية وما لذ وطاب من المأكولات المستوردة والمهربة اللي ما بيحلم فيها اللي مثل حالنا كلها موجودة بالمولات والمحلات والمستورات تتبع النجوم الخمسة اللي ما بيدخل عليهم ليشتري إلا كل طويل عمر من الأغنياء والميسورين، الله يتم عليهم، وكأنو مثل هي الشغلالات ما عليها

حصار ولا عقوبات، لأنها مو إلنا! وعم نفوت ع البلد بكل أريحية كمان وبلا عقوبات وحصار بلا هالأكل هو اكلو، وبلا كل الحكي عن توفير الدولارات للضرورات!!

واللي ما عم ينبلع معي أكثر وأكثرين أنو هالعقوبات والحصار نحنا وبس اللي عم يطلعو من عيوننا وع حسابنا وع حساب عيشتنا، يعني كأنو مو موجهة إلا إلنا وبس نحنا المعترين بهالبلد، لأن ما شالله اللي معو ما أثرت عليه العقوبات ولا بفرنك، لك عايش حياتو بالطول وبالعرض وعلى عيون العالم الملعون نفسها، وبنفس الوقت هدول نفسهم عم يتسببوا بزيادة سلبيات الحصار والعقوبات علينا وع البلد كمان، لأن منهم التاجر والمستورد الكبير، والمهرب، وتاجر الأزمات، والفاقد المزاد، والمحتكر.. وشو بدي عد لعد من اللي فرخته سنين الحرب والأزمة والسينين الطويلة اللي قبلها كمان، وكلو على عينك يا حكومة ويا مسؤولين!!

لك وفوق كل هاد المطلوب منا نحنا أنو نتحمل ونكابر ع حالنا وما يطلع صوتنا ونكون مقدرين للي صار وعم يصير بالبلد وفيها، وغيرنا مو مطلوب منو هالشي أبداً!

يعني حبيباتي المسؤولين والله العدالة حلوة ومطلوبة حتى بالعقوبات، يعني كيف مطلوب مني قدر وعم قدر، وبنفس الوقت عم شوف كل لحظة وكل دقيقة الاستهتار فيني وبحقوقتي ع أيدين مثل هدول المستثنائيين من التقدير والعقوبات!؟

لك اشتبهت شوف واحد من هدول ع دور الغاز، أو ع طابور الخبز، أو عم يعاني من مشكله الكهربا والمي والمواصلات، أو عم يتعتر وينحت كل يوم من الصباح لآخر الليل حتى يأمن لقمة نظيفة وشريفة لعيلتو لأن الرواتب يادوبها تكفي كم يوم بالشهر وبس..

لك بزمانن قالوا: «الموت مع الناس رحمة»، يعني حتى الموت بيصير مقبول وقت يكون فيه عدالة.. لك نحنا عم نموت كل يوم مية مائة بدون عدل وعدالة، ولسا مطلوب منا نحنا وبس أكثر من هيك كمان..

أي والله تخينة وصار لازمها حل!!

لك بزمانن قالوا:
«الموت مع
الناس رحمة»
يعني حتى
الموت بيصير
مقبول وقت
يكون فيه
عدالة

تراجع عدد موظفي الدولة بنسبة 20% بين 2011-2016... هذا في إطار العاملين في القطاع العام المدني فقط، الذي خسر أكثر من 200 ألف عامل، وفق الأرقام الرسمية، بينما الخسارات الفعلية قد تكون أكبر. ولا يمكن لأحد أن يستغرب هذه الظاهرة، بل قد يكون المستغرب: لماذا أو كيف لا يزال هؤلاء العاملون يعملون؟!

من 16 ألف إلى 4500 ليرة

تراجع الأجر الحقيقي لموظفي الدولة



القوى البشرية العاملة في جهاز الدولة لم تكن تتجدد سنوياً في سنوات ما قبل الأزمة، إذ كانت معدلات التشغيل الجديد السنوية، أقل من معدلات الخسارات السنوية في القوى العاملة، التي تنجم موضوعياً عن التقاعد والاستقالات والموت الطبيعي وغيرها. وقد كان التراجع بطيئاً في تعداد القوى العاملة في جهاز الدولة، ولكنه كان مقررراً في سياق عملية تقليص حجم جهاز الدولة ودوره الاقتصادي- الاجتماعي في سنوات بدء التطبيق الواسع للبرالية الاقتصادية في سورية..

في تقديرات عام 2016. وهذا إذا ما أخذنا النسبة الوسطية لكتلة الضريبة من الناتج الإجمالي في الدول النامية، حيث يجب أن تبلغ 15% وسطياً، بينما هي أقل من ذلك في سورية. وهذه الكتلة الضريبية غير مستوفاة من ضريبة أرباح شركات القطاع الخاص بالدرجة الأولى، ومن ضريبة الدخل المقطوع، وأيضاً من التهريب من الرسوم الجمركية، وكذلك من ضرائب دخل الأجور في القطاع الخاص، حيث لا يسجل أرباح العمل عمالهم في التأمينات ولا تستوفى ضريبة عن دخولهم. هذا عدا عن أوجه الهدر الأخرى، التي تظهر موارد مكدسة لدى أمراء الحرب وأثريائها.

يتم تعديل الأجر سنوياً وفق معدل التضخم، بحيث يحافظ على الأقل على قيمته الحقيقية.

الزيادة لن تسبب تضخماً

الذريعة الحكومية المكررة، بأن زيادة كتلة الأجور والرواتب ستكون عملياً ممولة بالتضخم، أي: أنها ستكون عبر طباعة نقود جديدة، نظراً لعدم توفر موارد عامة تكفي للزيادات. ولكن هذه الذريعة المكررة حول عدم وجود موارد عامة، مردود عليها دائماً، بالقول: إن الموارد موجودة، ولكن التحصيل لا يحصل. وأبرز مثال على هذا هو: ما ذكرته الباحثة، بأن التقديرات تقول بأن التهريب الضريبي في سورية، يقارب 500 مليار ليرة

بناء على الدراسة المذكورة سابقاً، والمعتمدة على بيانات قطاع الصناعة العامة في عام 2016. فإنتاجية العامل في القطاع العام الصناعي تعادل سبعة أضعاف ما يحصل عليه من دخل. حيث بلغ الناتج المحقق مقابل كل عامل: 363 ألف ليرة، بينما كان وسطي دخله يقارب 47 ألف ليرة في 2016! وهو ما يعني: أن الحكومة كرت عمل، تعطي عمالها 15% مما ينتجونه، وتحصل بالمقابل على نسبة 85%، في نموذج سيء جداً لعدالة توزيع الدخل في القطاع الصناعي العام!

قاسيون

وان كان هذا واقع الحال قبل الأزمة، فإن السنوات الثماني الماضية سجلت خسارات كبيرة ونزيفاً حاداً في القوى البشرية العاملة في جهاز الدولة، نتيجة التراجع الحاد والكبير في قيمة الأجور. فالعمل بأجر عموماً، ولدى جهاز الدولة خصوصاً لم يعد قادراً على تأمين الغذاء الضروري للأسرة التي يعيها الموظف العامل. فالغذاء والمشروبات الضرورية فقط تكلفته الشهرية 95 ألف ليرة، بينما الراتب 35-40 ألف ليرة شهرياً.

تراجع يفوق 70%

تشير الباحثة د. رشا سيروب في دراسة لها بعنوان «زيادة الأجور والرواتب.. عدالة وضرورة». أنه: وفق قيمة الليرة في عام 2011، فإن الموظف الذي كان يحصل وسطياً على 16 ألف ليرة، انخفض أجره الحقيقي إلى أقل من 4500 ليرة في عام 2018، بنسبة تراجع تفوق 70%. وإذا ما قيس في 2018 في 365 \$ وأصبحت تقارب 83 \$ في 2018 وفق أسعار الصرف الرسمية.

الإنتاجية سبعة أضعاف الراتب

بالمقابل، فإن هؤلاء العمال، وحيث يمكن لهم أن يعملوا ويخلقوا قيمة مضافة، فإن أجورهم لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من القيمة المضافة التي يخلقونها، ونسبة: 15% تقريباً. وهذا

الحكومة كرت عمل أعطت عمالها أجوراً بنسبة أقل من 15% مما ينتجون في نموذج سيء لتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح

الفرق بين الإنتاجية والأجر الواسطي للعامل في القطاع العام الصناعي - 2016

الأجر الواسطي
إنتاجية العامل

48000

363000

ازدادت كتلة الليرات السورية الصادرة عن المصرف المركزي خلال سنوات الأزمة بمقدار قارب 4000 مليار ليرة تقريباً حتى عام 2016*، وتوزعت هذه الكتلة في السوق ليودع جزء منها في المصارف العامة والخاصة ويبقى القسم الأكبر يدور في السوق...

شهادات الإيداع وفتح الإقراض في اقتصاد بلا طاقة



■ عشتار محمود

إن هذه الكتلة اليوم بألاف المليارات من الليرات السورية، هي هدف السياسات النقدية والمالية التي تريد مزيداً من التحكم بالعرض النقدي في اللحظة الصعبة الحالية.

في سياق التحكم بكتلة السيولة بالليرة السورية، صدرت شهادات الإيداع عن مصرف سورية المركزي. وبعد جلستها الأولى، تبين أن حجم الإصدار قد بلغ: 131 مليار ليرة.. اكتتبت عليها 16 من المصارف العاملة في السوق، سواء المصارف العامة أو الخاصة غير الإسلامية.

المصارف الخاصة مساهمة أقل

لم يتحدد بعد حجم مساهمات المصارف، ولكن على ما يبدو، إن مساهمة المصارف الخاصة قليلة، فعلياً ساهم المصرف التجاري وحده بنسبة 30% تقريباً من مبلغ الشهادات، وبقيمة قاربت 39 مليار ليرة*، بينما توزع الباقي على 15 مصرفاً آخر. لا بد أن تكون مساهمة المصارف العامة الأخرى كالعقاري والصناعي وغيرها أعلى وأكثر تجاوباً مع توجه المركزي. المصارف الخاصة السورية تمتلك كتلة هامة من الودائع، ولكنها عملياً تمتلك النسبة الأكبر منها بالقطع الأجنبي. ففي نهاية عام 2017 كانت كتلة الودائع في المصارف الخاصة تقارب 530 مليار ليرة، ونسبة تقارب 10% من كتلة الليرات السورية المصدرة والموجودة في السوق في عام 2016: 5100 مليار ليرة تقريباً. والمصارف الخاصة لن تقوم عملياً بالمساهمة الجدية في شهادات الإيداع، مع معدل فائدة 4,5%، إلا بمقدار كتلة الودائع الجارية بالليرة السورية التي لا تدفع عليها فوائد، أو تعطي عليها فوائد أقل من المعدل المذكور، وإلا فإن هذه العملية ستكون خاسرة. لذلك فإن تجميع كتلة السيولة عبر شهادات الإيداع يستهدف حالياً كتلة السيولة الموجودة في المصارف العامة قبل غيرها.

فتح الودائع والإقراض

يقول المصرف المركزي بأن هذه العملية، يجب أن تشجع المصارف العاملة في السوق السورية، على إيقاف عمليات تقييد إيداع الأموال فيها. إذ شهدت المصارف ظاهرة وقف استقبال الودائع، أو وضع سقوف لها، مع تراكم الودائع في المصارف وعدم القدرة على تحريكها. ولذلك فإن المركزي يريد أن يخفف

من تكلفة الأموال المودعة عبر إعطاء المصارف نسبة 4,5% فوائد عليها.. وبالمقابل يعمل على مساعدة المصارف على تحريك العمليات الإقراضية، بعد أن أزال قيود الإقراض السابقة.. وبعد أن عوم سعر الفائدة لتحده المصارف وفق ما تريد، ولكن بناء على الحد الأدنى لسعر الفائدة 7%.. وبالفعل بدأت المصارف العامة قبل الخاصة تتحدث عن عروض الإقراض التي بدأت أو القادمة...

عروض التجاري بدأت

المصرف التجاري المساهم بنسبة 70% من نشاط الإيداع، أعلن عن جملة منتجات إقراضية ستحتاج إلى أسبوع أو أسبوعين لإطلاقها، كما تحدث مديره العام د.علي يوسف، وأهمها كان الحديث عن القروض متوسطة وطويلة الأجل: لتمويل المشاريع الإنتاجية المتضررة، سواء لتمويل رأس مالها الثابت دون تحديد سقوف تمويلية، وبضمانة المشروع المتضرر، ولمدة خمس سنوات كحد أقصى. إلى تمويل رأس المال العامل لمنشأة متضررة، ولكن بنسبة أقل من 50%، وبسقف مليار ليرة للقروض. بالإضافة إلى قرض شراء مشروع

على قيمة الليرة نشاطاً أساسياً لحائزي الأموال، وسط الاضطرابات التي تعم السوق السورية، والناجمة بالدرجة الأولى عن مشاكل نقص الطاقة والصعوبات المستمرة حتى الآن في حل هذه المسألة، مع مؤشرات على تفاقمها أسبوعاً بعد الآخر.. فبينما لم تحل مشكلة الغاز والمازوت بعد، فإن الفيول قد دخل على خط الأزمة. وزادت ساعات تقنين الكهرباء مجدداً. أما مسألة فتح الإقراض، فرغم ضرورتها، وضرورة تحويل جزء من هذه الكتلة إلى نشاط اقتصادي، إلا أنها قد تكتنف على مخاطر في اللحظة الحالية، وسط صعوبة في استقرار وضع الطاقة، عصب استقرار أو تقدم العملية الإنتاجية. الأمر الذي يفتح احتمالات تحرك القروض إلى مواضع المضاربة في اقتصاد لا يستطيع أن ينتج...

■ هوامش:

* بحث د. علي كنعان السياسية المالية والنقدية في سورية.
* محاضرة د.علي يوسف مدير المصرف التجاري في ندوة الأربعاء التجاري.

قائم، بتمويل بنسبة 50% للمشتريات، وبسقف 5 مليارات ليرة، وكذلك الأمر في قرض تمويل مشروع مقاولات. كما يمول المصرف نسبة 50% من مشتريات مشاريع توليد الطاقة البديلة، ولكن مع سقف للقرض مليار ليرة.

أما القروض الاستهلاكية فلا تزال بضمانات عقارية تعادل 200% من قيمة القرض البالغ 10 ملايين ليرة لعشر سنوات، أو كفالة راتبين مواطنين في المصرف للقرض بحد أقصى مليوني ليرة وخمس سنوات.

المصرف العقاري كذلك الأمر أعلن إعادة قروضه الإنمائية والاستهلاكية، ولكن بمبالغ أقل للقروض الإنمائية والإنتاجية. بينما المصرف الصناعي أعلن عن إقراض بقيمة 700 مليون ليرة في العام الماضي، بوسطي 12 مليون ليرة للقرض.

هل ينجح الإقراض!

إن جمع كتلة الليرة الموجودة في السوق، والتحكم بالسيولة ضرورة في الظروف الحالية لنقص السيولة العامة. وخاصة أننا في ظروف اقتصادية خطيرة قد تعيد المضاربة

تريد السياسات أن
تجمع السيولة
وتحفز الإقراض
وهذا يشجع
الاستثمار ولكن
ليس قبل استقرار
وضع الطاقة

إن توسيع استخدام الأدوات المالية والنقدية ضرورة، وتحديد من أجل تحويله إلى كتلة استثمارات تعيد تحريك الاقتصاد السوري، ولكن هذا يبقى أشبه «بالعبث» الخطير إذا ما بقي الاقتصاد السوري بلا طاقة، وبقيت مواجهة العقوبات بالحدود الدنيا.. حيث يتم انتظار الاعتماد على الوسطاء ليلتفوا ويستوردوا الوقود بالدولار ومقابل عمولات، بينما يسوف بعد ثماني سنوات من الأزمة الاعتماد على علاقات مركزة وبمستوى أعلى مع الدول القادرة على تجاوز العقوبات.

10%

تمتلك المصارف الخاصة السورية كتلة قليلة تقارب 10% من الودائع بالليرة السورية، وحوالي 530 ملياراً من أصل 5100 مليار.

30%

ساهم المصرف التجاري السوري بنسبة 30% تقريباً من الاكتتاب على شهادات الإيداع الصادرة ومبلغ 39 مليار ليرة.

غيوم ملبدة في السوق الأمريكية

«يبدو أن النمو الاقتصادي قد توقف عن الارتفاع... والبيانات لا ترسم صورة لنمو قوي في المستقبل» هذا ما قاله الاقتصادي الأمريكي جويل ناروف تعليقاً على مؤشرات محددة صادرة في السوق الأمريكية مؤخراً..



ترجع الطلب على المعدات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، كالات والمعادن الأساسية، ما يشير إلى تراجع في إنفاق الأعمال على مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي قد يؤدي إلى تخبطات في النمو الاقتصادي.

وزارة التجارة الأمريكية أشارت إلى أن الطلبات على السلع الرأسمالية لغير الأغراض الدفاعية والطائرات، قد شهدت انخفاضاً بنسبة 0,7%. كما أن ما يسمى الطلب على السلع الرأسمالية الأساسية تراجع بنسبة 1%.

وبالمعوم فإن مشتريات قطاع الأعمال من المستلزمات يتباطأ منذ شهر 3-2018. الأمر الذي ينعكس على توسع الأعمال اللاحقة.

كما تراجعت هذه المؤشرات مع تراجع في مبيعات التجزئة في شهر 12-2018، وتراجع في الإنتاج الصناعي في الشهر الأول من العام الحالي.

البيانات الحكومية للربع الأخير من عام 2018 لم تصدر بعد، ولكن مستشار ترابم الاقتصادي، لا يزال متشككاً بتوقعاته السابقة لمعدلات نمو 3% لهذا العام، قائلاً: إن النمو سيستمر عند معدل 3% على الرغم من المؤشرات التي تقول بالتراجع.

أما بنك جي بي مروغان، فقد قلص تقديراته لنمو الناتج الأمريكي في الربع الرابع من عام 2018 بعشر نقطة مئوية، بينما الحكومة ستنتشر توقعاتها في الأسبوع المقبل. بعد أن كانت قد أشارت أن الاقتصاد الأمريكي قد نما بمعدل 3,4% في الربع الثالث من 2018. يقول البعض إن رؤية الفيدرالي لهذه المؤشرات، هي الدافع نحو سياسة تجعيد رفع أسعار الفائدة الذي كان مقرراً سابقاً، وإبطائه من تطبيق برنامج تقليص ميزانيته العمومية، باتجاه إيقاف الإقراض رخيص الثمن.

السياسة التي تحتاج إلى نمو مرتفع لتسديد تكاليف رفع الإقراض. أسواق المال الأمريكية تختار الآن في تقييم مؤشرات التراجع هذه، فهل هي عملياً تدل على تراجع مؤقت نتيجة عدم اليقين حول الظروف التجارية، والإغلاق الحكومي، أم أنها تدل على مؤشرات أعمق لتراجع قادم؟! لا يبدو أن الأسواق تستطيع أن تحسم بعد... المخاطر الأساسية التي تقف في وجه النمو الاقتصادي الأمريكي والعالمي، هي عدم اليقين حول وضع التجارة العالمية، ومصير النمو في الصين، بالإضافة إلى المخاطر المالية المحيطة بالاتحاد الأوروبي، عدا عن عدم اليقين الناشئ عن خروج بريطانيا من الاتحاد.

مؤشرات سوق العمل

المؤشر الذي يستمر بالتحسن أمريكياً بحسب التقديرات والتصريحات، هو المؤشر المتعلق بسوق العمل، التي لا تزال قوية رغم الغيوم المسودة، كما صرحت وزارة العمل الأمريكية.. حيث أشارت إلى انخفاض إعانات البطالة في 16-2019. الأمر الذي يعتبر مؤشراً على اشتغال هؤلاء وعدم حاجتهم للإعانات.

وبشكل عام، إن المؤشرات الرسمية

للرأي أن 62% من الموظفين لم يتلقوا أية زيادة في الرواتب في 2018، وأن 25% منهم يريدون البحث عن عمل أفضل.

يشكك الأمريكيون في المؤشرات الكمية لسوق العمل، وعدد الوظائف، لأن الكثير من المؤشرات الأخرى تقول: إن سوق العمل الأمريكية شديدة القسوة والتقتشف. حيث تسود في الأعمال الأمريكية ضعيفة المهارات، طريقة الدفع بشيكات يومية، على الرغم من أن العمال يعملون دواماً كاملاً. وطريقة الدفع هذه عدا عن أنها تجعل التسريح أسرع، فإنها قد أدت خلال الفترة الماضية، فترة الإغلاق الحكومية إلى فوات يومين تسديد على أكثر من 800 ألف عامل عبر الولايات المتحدة، وتجاهل يومي العمل ومدفوعاتهم.

وبشكل عام فإن الكثير من العمال الذين لا يحصلون على شيكاتهم اليومية، لا يملكون من المدخرات شيئاً، حيث إنهم اضطروا للجوء إلى بنوك الطعام لتعويض هذه الأيام.

في استطلاع حديث أجراه Bankrate.com فإن نسبة 40% فقط من الأسر الأمريكية تمتلك مدخرات مالية تعادل نفقات الطوارئ البالغة 1000 دولار. بينما نسبة 60% من الأمريكيين لا يملكون مدخرات بهذا الحجم..

غالباً ما تقول أن نسب التشغيل مرتفعة في الولايات المتحدة. ولكن مشكلة التوظيف في الاقتصاد الأمريكي أنه أصبح مهيمناً عليه من قبل الكفاءات الكبرى، والأجور المرتفعة، مقابل الكفاءات المنخفضة والأجور المنخفضة. بينما تختفي شريحة الكفاءات المتوسطة ولا تستطيع أن تجد فرصاً.

ففي التصنيع على سبيل المثال: نسبة 25% من الوظائف قد اختفت خلال عقدين من الزمن، بفعل تأثيرات العولمة، والمكنة.

ومقابل التحولات في نوعية التوظيف، إلا أن ظاهرة أخرى تسود سوق الأجور، وهي ثباتها وعدم تغييرها. فخلال 100 شهر مضت، لم تشهد أرقام كتلة الأجور الأمريكية تغييراً، لا إيجابياً ولا سلبياً.

وفي شهر 12-2018 كانت قد ارتفعت بمعدل سنوي 3,2%، وهو المستوى الأعلى منذ عام 2008، ولكنها عادت في شهر 1-2019 لتتخفف بالنسبة ذاتها تقريباً 3,1%.

بينما تشير تقديرات أمريكية إلى أن الأجور ينبغي أن تنمو بمعدل 3,5-4% حتى يستطيع العامل الأمريكي المتوسط أن يشعر بأن هذه الزيادة قد تحققت فعلاً. حيث أشار استطلاع

نسبة 60% من الأسر الأمريكية لا تمتلك مدخرات الحد الأدنى أو الطوارئ والتي تقارب 1000 دولار في أمريكا

الصين تزرع «إسبانيا» في أراضيها

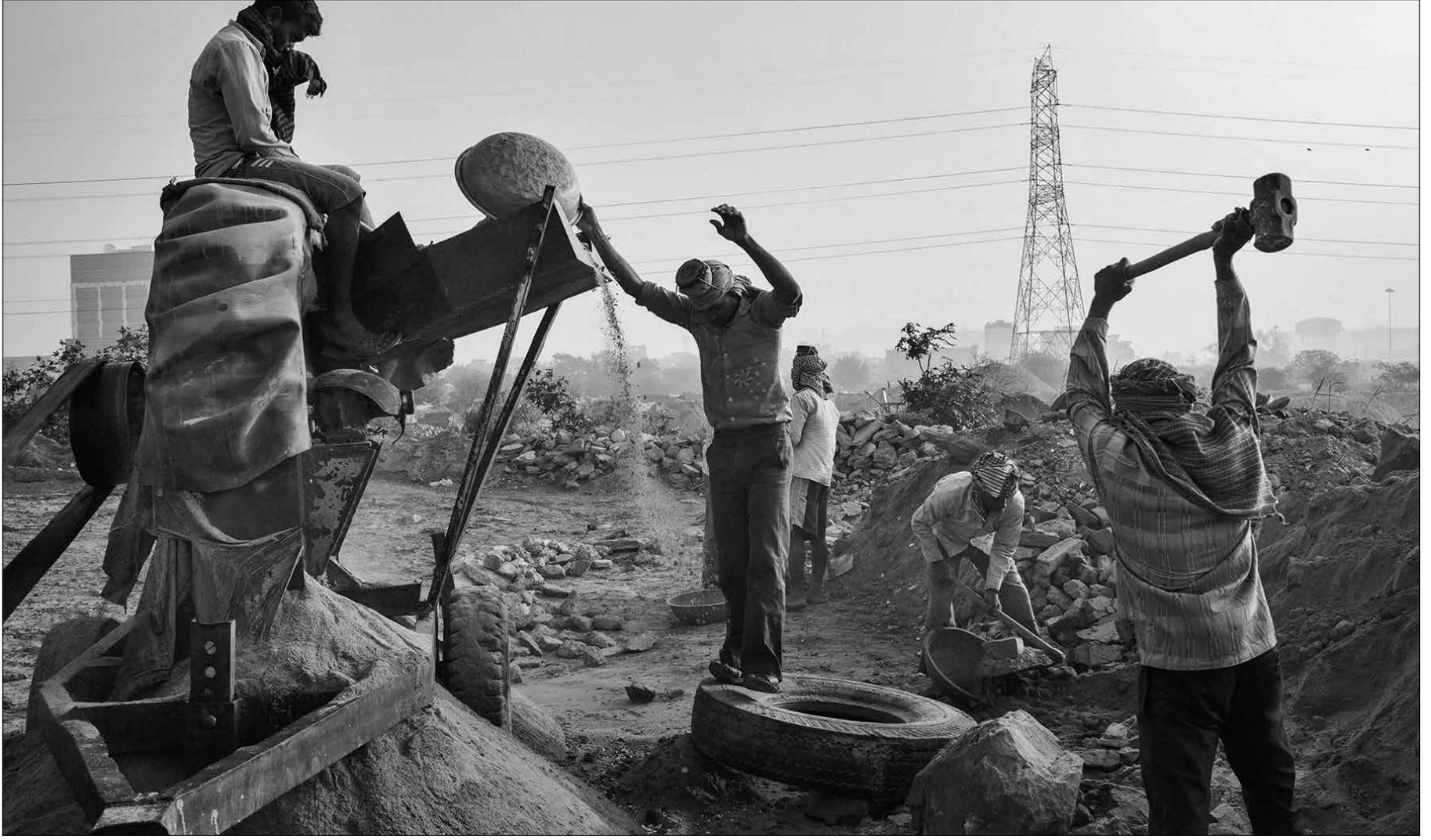


للزراعة في الصين من التدهور، وفقاً لإحصاءات وزارة الزراعة. وحوالي ثلثي هذه الأراضي الآن هي حقول ذات إنتاجية متوسطة ومنخفضة، بينما تفتقر نصف الأراضي الصالحة للزراعة إلى مرافق الري. وتعتمد الصين منذ عام 2013 على توسيع عمليات الإمداد الصناعي، حيث تمطر الصين على أراضيها حوالي 55 مليار طن من الأمطار سنوياً، في محاولة لحت استعادة الإمداد الطبيعي في مناطق، مثل: هضبة التيب.

الصين التي عليها أن تؤمن الغذاء لأكثر من 1,4 مليار مواطن صيني، بدأت بهذه العمليات منذ عام 2011 تقريباً، وبحلول نهاية عام 2018 كانت الصين قد أهلت أكثر من 42,6 مليون هكتار من أراضي هذا المشروع، وتهدف إلى الوصول لرقم 53,3 مليون هكتار من الأراضي الزراعية عالية الجودة بحلول عام 2020، و60 مليون هكتار في 2022. لتكون هذه المنطقة المزروعة أكبر مساحة من إسبانيا! تعاني أكثر من 40% من الأراضي الصالحة

أعلنت وزارة الزراعة الصينية خططاً لإنشاء منطقة بمساحة 53 مليون هكتار، من المزارع المتصلة مع بعضها البعض، والمقاومة للجفاف والفيضان، لتكون خزاناً للأمن الغذائي الصيني. وأكثر من 5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية ستجهز في العام الحالي.

تصاعد اللامساواة



يدعي المدافعون عن الرأسمالية منذ أكثر من نصف قرن، أن الفقر العالمي أخذ في الانخفاض، وحججهم هي غير شريفة فكرياً وغير مدعومة بالحقائق.

■ بقلم: جيسون هيكل تصريح وإعداد: رمان شيخ نور

ويُفند الكاتب والأكاديمي جيسون هيكل هذه المزاعم كلها في مقاله الأخير المنشور على صحيفة «الغارديان»، موضحاً سبب استشراء الفقر في زمننا الحاضر، رغم أن عالمنا أصبح أكثر ثراءً من أي وقت مضى.

إن الرسم البياني للفقر على المدى الطويل (1820 إلى الوقت الحاضر) الذي طوره ماكس روسير وتغريفة بيل غيتس مؤخرًا، هو أمر مفضل ولديه القليل من الشرعية التجريبية.

ونشر بيل غيتس رسماً بيانياً في حسابه على تويتر. ويبدو في هذا الرسم أن العالم أصبح أفضل بكثير عن ذي قبل، وقد أرفقه غيتس بقوله: «هذا واحد من الرسوم البيانية المفضلة لدي. يستهين الكثير من الناس بمقدار تحسن الحياة خلال القرنين الماضيين.»

ويعود هذا الرسم البياني في الحقيقة إلى مجموعة من ستة رسوم بيانية وضعها ماكس روسير، حيث أثار هذا الإنفوجرافيك القدر الأكبر من الاهتمام من بين أقرانه، إذ يُبين أن نسبة الأشخاص الفقراء قد انخفضت من 94% عام 1820 إلى 10% فقط اليوم.

استحضر بيل غيتس هذه الأرقام مراراً في العام الماضي، ومن قبل كثيرين بما في ذلك ستيفن بينكر ونيكولاس كريستوف، ممن يحاولون المحاججة بروعة وملاءمة الانتشار العالمي لرأسمالية السوق الحرة للجميع.

في الواقع، ذهب بينكر وغيتس إلى أبعد من ذلك، حين قالوا بوجود منع أنفسنا من التشكي من تزايد التفاوت في العالم، لأن القوى ذاتها التي تمنح الأغنياء تلك الثروات الهائلة هي نفسها من تقضي على الفقر أمام ناظرينا.

فإن توحيد المنهجيتين أمر مفضل في كلا الاتجاهين. (1) من خلال تقييم الدخل فقط من 1820-1970 فإنه من المحتمل أن يقلل من الموارد التي كانت تحت الناس بالمقارنة مع تمثيل الفترة المتأخرة، و(2) من خلال تقييم الاستهلاك الإجمالي من عام 1981 فصاعداً فإنه يبالغ في دخل الأفراد بالمقارنة مع تمثيل الفترة السابقة.

والطريقة الوحيدة لبناء رسم بياني مشروع وطويل الأجل، هي: استخدام مؤشر واحد، إما الدخل أو الاستهلاك. وينوه الكاتب إلى وجود العديد من المشاكل في محتوى ذلك الرسم. أولاً: بدأ جمع البيانات الحقيقية عن الفقر منذ عام 1918 فقط، وأي شيء قبل ذلك يُعد مشبوهاً وناقصاً. وبالتالي تعيين بيانات حتى 1820 هو أمر لا معنى له.

إن ما تكشف عنه أرقام روسير في واقع الأمر انتقال العالم من وضع لم تكن فيه معظم البشرية بحاجة إلى المال على الإطلاق، إلى وضع تكافح فيه معظم البشرية اليوم للبقاء على قيد الحياة فقط بمبالغ مالية ضئيلة للغاية. ويصنّف الرسم البياني هذا باعتباره انخفاضاً في مستوى الفقر، لكن الكاتب يرجعها إلى عملية سلب الملكية

التي جرفت الناس إلى نظام العمل الرأسمالي.

تسببت عملية دمج الشعوب المستعمرة بالقوة في نظام العمل الرأسمالي بالكثير من الكوارث. نتذكر أن هذه هي فترة نظام العمل البلجيكي في الكونغو، والتي قادت الاقتصادات المحلية إلى وفاة 10 ملايين شخص- نصف السكان. وهي نفس الفترة، والتي حرمت سكان البلاد الأصليين في جنوب إفريقيا السود من 90% من البلاد. وفترة المجاعات في الهند، حيث مات 30 مليون دون داع نتيجة للسياسات التي فرضتها بريطانيا على الزراعة الهندية. ولا تنس: تم إجراء كل ذلك باسم «السوق الحر».

فقبل الاستعمار، كان الناس يعيشون في اقتصادات الكفاف حيث يتمتع المرء بسماحية الوصول إلى المشاعات الوفيرة، بما في ذلك الأراضي والمياه والغابات والثروات الحيوانية ونظم المشاركة.

وكان لديهم القليل من المال، لكنهم لم يكونوا بحاجة إلى الكثير منه ليعيشوا بشكل جيد، وبالتالي ليس منطقياً تصنيفهم تحت بند الفقراء. دمر المستعمرون أساليب العيش هذه بطرق عنيفة، وأجبروا الناس على ترك الأراضي ليتحولوا إلى عمال في المناجم والمصانع والمزارع، مقابل أجر تافه تمّ منح لهم لعل لم يريدوه أساساً.

وبعبارة أخرى، ليس هذا تحسناً في حياة الناس على الإطلاق، لأن الدخل الجديد والأجور التي يحصلون عليها مقابل أعمالهم لا يمكن مقارنتها أبداً بما فقدوه من أراضي وموارد، ولا

يمكن أن تعوّض عما استحوذ عليه المستعمرون.

ويعتبر الكاتب: أن الاعتماد على خط فقر قدره 1,90 دولار في اليوم هو تقدير منخفض إلى حد غير معقول بأي معيار، ولدينا الآن أكوام من الأدلة على أن الناس الذين يعيشون فوق هذا الخط لديهم مستويات مروعة على صعيد سوء التغذية والوفيات.

وتتفق الأغلبية على احتياج معظم الناس إلى ما لا يقل عن 7,40 دولار في اليوم الواحد لتحقيق التغذية الأساسية، ومتوسط العمر الطبيعي للإنسان، بالإضافة إلى فرصة بالكاد مقبولة لرؤية أطفالهم ينجون حتى عمر الخامسة.

ويصرّ خبير الاقتصاد في جامعة هارفارد لانت بريتشيت، على ضرورة رفع خط الفقر أعلى من ذلك حتى 10 إلى 15 دولاراً في اليوم. هذه إدانة صارخة لنظامنا الاقتصادي العالمي، الذي خيب السواد الأعظم من البشر. عالمنا أكثر ثراءً من أي وقت مضى، لكن تستحوذ نخبة صغيرة على أغلبيته العظمى.

لا يصل أكثر من 5% من إجمالي الدخل الجديد من النمو العالمي إلى نسبة 60% الأفقر من الناس- مع ذلك هم نفسهم من ينتجون معظم الغذاء والسلع التي يحتاجها ويستهلكها العالم، وهم نفسهم من يكسبون في المصانع والمزارع والمناجم البعيدة، حيث حُكِّم عليهم بالعمل منذ 200 سنة.

يختتم الكاتب مقاله بقوله: هذا جنون، ولا يوجد قدر من الخطاب المتعالي وفرض الآراء المقدم من أصحاب المليارات كاف لتبريره.

انتقال العالم من وضع لم تكن فيه معظم البشرية بحاجة إلى المال على الإطلاق إلى وضع تكافح فيه معظم البشرية اليوم للبقاء على قيد الحياة فقط بمبالغ مالية ضئيلة

صرح رئيس مجلس الوزراء أن كلفة الخدمات الصحية المجانية التي تقدمها الحكومة السورية للمواطنين تبلغ 250 مليار ليرة... مشيراً أيضاً إلى أن سورية هي البلد الوحيد عالمياً الذي يقدم خدمات التربية والصحة والتعليم العالي مجاناً، وفق ما نقل عن بيان رسمي صادر عن جلسة رئاسة مجلس الوزراء

250 مليار ليرة.. نحن ندفعها ونصرفها على صحتنا



لا تزال العيادات والمستوصفات وخدمات المعاينة في المشافي السورية تقدم خدماتها الطبية برسوم قليلة وشبه مجانية، ولكن هذه المراكز المجانية لا تستطيع أن تساهم إلا بجزء قليل من الحاجات الصحية العامة المتفاقمة للسوريين.

سوسن عجيب

معدلات الوفاة بين هؤلاء بنسبة 22% بين السنوات السابقة للأزمة واللاحقة لها، وكله بسبب صعوبة تأمين العلاج وتفاقم مسببات الأمراض المزمنة. يحتاج لمبلغ يتراوح بين 3-20 ألف شهرياً لتأمين أدوية الأمراض المزمنة الشائعة في هذا العمر... فأدوية الضغط أسعارها بين 400-1500 ليرة، والسكر بين 300-1000 ليرة، والشحوم بين 300-1500 ليرة، والكلس بين 1000-5000 ليرة، والمفاصل بين 1000 وصولاً إلى 12 ألف ليرة.

كل هذا عدا عن الحديث عن قرابة مليون جريح أو مصاب جراء أحداث السنوات الثماني الماضية، والذين تمتلئ صفحات مواقع التواصل بصورهم والدعوات لإغاقتهم وسط التجاهل الواسع لمتابعة أوضاعهم الصحية.

تريد الحكومة أن تضع الأرقام المليارية في الموازنات، وتفتخر بها، وتتجاهل بالمقابل الوقائع الاستثنائية لحجم الحاجات، التي إذا ما وضعت مقابل مخصصات الموازنة فإنها تكشف حجمها الفعلي. أما إذا قارنا أنفسنا بالدول الأخرى، فيظهر

الإففاق الصحي الحكومي السوري في 2019، يشكل رقماً مقداره 266 مليار ليرة. المبلغ الذي إذا ما وزعته على أعداد السوريين الذي قد يطرقون باب هذه الخدمات الحكومية، فإن حصة كل سوري تقارب 1200 ليرة شهرياً للفرد. وهذه النفقات انخفضت عن مستوى حصة الفرد في عام 2010 بمقدار الخمس تقريباً...

الأهم من هذا وذاك، أن هذه النفقات القليلة تقابلها مستويات قياسية في تدهور الوضع الصحي للسوريين، الأمر الذي يتجلى بالعمق، في انخفاض وسطي العمر السوري خلال سنوات الأزمة.. فالسوريون قلت أعمارهم، وخسروا أربع سنوات ونصف تقريباً من أعمارهم الوسطية، خلال سنوات الأزمة بالمقارنة مع ما قبلها.

ليصبح الطفل السوري بعمر الخمس سنوات يعيش وسطياً 66:3 سنة، بينما كان العمر المتوقع له 70:7 سنة خلال الفترة بين 2005-2010. وزادت الوفيات تحديداً لمن هم في عمر بين 65-75، حيث ارتفعت

والتركي يحصل على 355 دولاراً سنوياً، بينما الوسيط العالمي يصل إلى 554 دولاراً سنوياً للفرد.

لا تمل الحكومة من تكرار التصريحات التي تعد فيها فضائلها وإنفاقها على السوريين، وكأنها تتناسى فعلاً أن مخصصات الإنفاق الحكومي على الصحة أو غيرها، هو مال عام وصل إلى الحكومة مما دفعه عموم السوريين، وهو ليس مئةً وتحديداً في الظروف الحالية.

حجم التقصير، فموازنة الصحة لا تعادل نسبة 6,8% من الموازنة العامة، بينما وسطياً وبالمعنى العالمي فإن حصة الصحة من الموازنة تبلغ 15%. وتصل في دول الجوار مثل: إيران مثلاً إلى 22%. أما إذا قارنا حصة الفرد السوري من إنفاق الصحة والبالغة 33 دولاراً سنوياً بمثيلاتها في دول الجوار: فإن المواطن الإيراني يحصل على 195 دولاراً من إنفاق الحكومة على الصحة،

الطرق والجسور كوادر منسية ومستقبل محفوف بالمخاطر

أبناء الشركة، ولديهم الكفاءة والخبرة الكافية لذلك.

إلى الترهل والانكفاء

بعيداً عن الخوض بموضوع المحسوبيات والوساطات وغيرها من القضايا المنبوذة على مستويات العمل الإداري بشكل عام، والفني بشكل خاص، فإنه ربما لهذه التغييرات أثراً أكثر سلباً على مستوى المشاريع المزمنة، وجهات العمل المطلوب إيجادها لاحقاً، كي تستمر الشركة بنفس وناظر العمل التي وضعتها بالمرتبة الأولى على مستوى شركات القطاع العام الإنشائي.

فتحييد الكفاءات والخبرات الموجودة في الشركة وتجاهلها لن يؤدي إلا إلى الترهل والتراجع من الناحية العملية، وهو ربما يتعارض مع المقدمات التي نتحدث عن مرحلة إعادة الإعمار وضرورة الاعتماد على بعض شركات القطاع العام الإنشائي في هذا المجال، خاصة وأن سمعة هذه الشركة وواقع إنجازاتها يؤهلها لتكون موضع التركيز لتكون لها حصة جيدة ولا بأس من جهات العمل القادمة تنافساً مع غيرها من الشركات الأخرى.

والسؤال المطروح على السنة الكثير من مهندسي الشركة وكفاءاتها: هل المطلوب الحفاظ على هذه الشركة وكفاءاتها لتتجز ما يمكن أن يطلب منها لاحقاً، أم المطلوب انكماشها وتراجعها، وربما انكفاءها نهائياً؟

والسكك الحديدية والإنفاق والعقد الطرقية والصوامع والمطاحن وصيانتها، والأعمال التابعة لها، أو المرتبطة بها داخل وخارج الجمهورية العربية السورية («روسيا-لبنان-السودان...»)، وقد كان لها باع طويل على مستوى تراكم الخبرات العملية في مجال الأعمال الإنشائية، بكوادرها الهندسية والفنية الخبيرة، رغم استنزاف بعضها، وقد حصلت على الكثير من الثناءات والتقدير في مجال عملها والمشاريع التي أقدمت عليها ونفذتها وفقاً للشروط الفنية والهندسية المطلوبة، والشواهد الإنشائية الكثيرة المنتشرة بالقطر دليل واضح عن أعمالها.

مؤخراً، تم تعيين مدير عام للشركة من خارج ملاكها وكادراتها الهندسية، وهو أمر وإن ترك بعض الأثر في نفوس بعض المهندسين المخضرمين من أصحاب الكفاءات بالشركة، إلا أنه كان قراراً حكومياً من واجب هؤلاء الالتزام فيه دون شك، بحكم التزامهم بعملهم وبالقوانين الناظمة.

لكن ما حزّ بنفسهم أكثر هو بعض التنقلات التي جرت بعد ذلك، حيث بدأت عمليات النقل تطل بعض هؤلاء، واستبدالهم بأخرين من خارج ملاك الشركة، بموجب قرارات من المدير العام الجديد.

فمع التقدير للكفاءات والخبرات ودون الانتقاص من أهمية أي منها، فهؤلاء أيضاً خبراء بمجالهم وبمواقعهم، وهم الأقدر على إدارة قطاعاتهم بمختلف مستوياتها، كونهم



بعض الفروع المتوقعة فيها، مع تحقيق بعض الإيرادات، ومع ذلك فإن كادراتها الهندسية والفنية الخبيرة كانت خارج الأضواء الحكومية على ما يبدو، الأمر الذي حز في نفوس هؤلاء.

استبدال الكفاءات

الشركة تعتبر شركة مقاولات عامة، فهي تعمل في مجال إنشاء الطرق والجسور

مراسك قاسيون

هذه الشركة وبرغم ما عانتها شركات القطاع العام الإنشائي طيلة السنين الماضية، فقد كانت مكتفية بذاتها دوناً عن واقع الشركات الشبيهة الأخرى التي احتاج بعضها للدعم والمؤازرة، سواء على مستوى إيجاد جهات العمل، أو على مستوى تغطية إنفاقها السنوي، حتى على مستوى رواتب وأجور

الشركة العامة للطرق والجسور هي إحدى شركات القطاع العام الإنشائي الهامة، وقد أحدثت نتيجة لدمج شركة قاسيون والشركة العامة للطرق وفروع الطرق في الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بموجب المرسوم التشريعي رقم «168» لعام 2003م براسمال وقدره «2 مليار ليرة سورية».

السودان: لا عودة حتى إنجاز التغيير



أعلن الرئيس السوداني عمر البشير في خطاب له يوم الجمعة الماضي حالة الطوارئ في كل البلاد وإجراءات أخرى، رداً منه على مظاهرات الشعب السوداني التي انطلقت في الـ 19 من الشهر الأول من هذا العام... ولم يكن من المتظاهرين والقوى السياسية، إلا أن دعوا إلى المزيد من الحراك.

■ ريزن بوظو

واعتبروا خطابه مخيباً للامال. ووصف الحزب الشيوعي السوداني في بيان له أن «النظام خرج بمسرحية لا تتفق أحداً» وأن كل محاولات الحلول الشكلية والترقيعية لن تجدي نفعاً، موضحين بأنه لا بديل عن التغييرات الجذرية والتي تتمثل بتغيير هذا النظام كلياً. ولا يزال الحراك الشعبي جارياً حتى الآن عبر مظاهراته السلمية في جميع البلاد والتي تتزايد عدداً ووتيرة مع الوقت.

■ حوار وقمع وطوارئ في آن واحد؟

في المقابل أعلن البشير عدة مرات عن دعوات للحوار بين الحكومة وقوى المعارضة، والتي قوبلت بالرفض بداعي سلوك الحكومة الذي يتعارض مع هذا الطرح، بدءاً من الوضع المعيشي وليس انتهاءً بقمع الحراك ومؤخراً حالة الطوارئ، فالطرح الحكومي هذا يأتي محاولة لاحتواء الضغط الشعبي في الشارع. مسألة الحوار هذه رغم إيجابيتها إلا أنها لا تصلح دون أفعال تتوافق معها. فحل المسألة السودانية الآن يتطلب حواراً ليس على شاكلة الطرح الحكومي بالاحتواء والمضي قدماً بتغييرات شكلية، بل حواراً يجري فيه الاتفاق على خطوات ملموسة لكفكة مفاصل هذا النظام، وبناء حكومة وطنية جديدة تتناسب مع مطالب الشعب السوداني بالتغيير الجذري.

أعلن البشير يوم الجمعة 2019/2/22 عن جملة من القرارات الحكومية منها فرض حالة الطوارئ، وحل حكومة الوفاق الوطني، وحل حكومات الولايات، وقام بتعيين حكام جدد جميعهم من العسكريين، كما دعا إلى حوار وطني. إن هذه القرارات كما عبرت عنها قوى النظام السوداني تأتي في إطار «احتواء الاحتجاجات»، في حين ترى قوى المعارضة أنها ليست إلا خطوات تتيح المزيد من قمع التحركات الشعبية، حيث إن بنية النظام الحاكم في السودان بتاريخه ماضياً وحاضراً غير قابلة للإصلاح، قبل أن تكون قادرة أساساً على صنع حلول لتحسين الوضع السوداني بمختلف المجالات، فكما يقول الشارع السوداني الآن: الحل بتغيير هذا النظام كلياً.

■ الحلول الشكلية لن تجدي

ورداً على خطاب البشير الذي رأت فيه المعارضة تصعيداً جديداً، صرحت هذه القوى، وقبلهم الحراك الشعبي الجاري، رفض محاولات البشير بالانخفاف على مطالبهم أو تسويقها بترائح غير مقبولة. وقد أكدت «حركة العدل والمساواة» و«حزب الأمة القومي» أن فرض البشير لحالة الطوارئ هي محاولة بائسة لقمع الاحتجاجات،

النشاط المشترك للقوى السياسية هذه لم تأت إلا بفرض من الحراك الشعبي ذاته ودفعاً منه، فمستوى الاحتقان وسوء المعيشة ومستوى الفساد الموجود والمفوض داخل بنية النظام القائم لا تتيح المجال لأحد بتغيير شعارات الحراك أو تشويهاها وفقاً لمصالحه، بل تدفع الجميع للالتزام بالمبدأ الوطني في معالجة المسألة، متناسين الخلافات السياسية مؤقتاً، وصولاً لإنجاز التغييرات المتوافقة مع مطالب الشعب.

■ متحدون بفعل الضرورة

من المملفات هو تكاتف قوى المعارضة السودانية ولو بالحد الأدنى - على الرغم من تباين رؤاهم السياسية - في وجه النظام السوداني القائم. وقد ورد في بيان الحزب الشيوعي السوداني «ضرورة رفع اليقظة والحذر لما يحاك من مؤامرات داخلية وخارجية لضرب وحدة المعارضة ونشاطها المشترك، عبر طرح حلول تستهدف ترقيع النظام وإشراك قوى من خارجه». إن حالة

«المساعدات الأمريكية»... قنابل الفوضى

الدولي أن يفتح كل الخيارات لضمان حرية الوطن...» وهو ما يؤكد صحة التحذيرات الروسية، إلا نجاح هكذا مخطط يبقى ضعيفاً في ظل الانقسام الدولي الراض لموقف واشنطن، إذ أعلن الاتحاد الأوروبي مؤخراً رفضه الخيار العسكري في فنزويلا، كما جرت يوم السبت في نيويورك، العديد من المسيرات التي تطالب بوضع حد للتدخلات الأمريكية في شؤون فنزويلا، كما أكد وزير الدفاع الفنزويلي، فلاديمير بادريينو، بأن ولاء الجيش للرئيس نيكولاس مادورو.

تحاول واشنطن إقناع العالم بأن تدخلها في فنزويلا دافعه إنساني، إلا أن تصريحات ترامب التي قال فيها أن «أيام الاشتراكية في فنزويلا وغيرها من دول المنطقة مثل: كوبا ونيكاراغوا باتت معودة»، بعد أيام على تصريحاته التي قال فيها: إن بلاده لن تصبح اشتراكية أبداً... يمكن من خلالها فهم هدف واشنطن الأساسي، وهو تطويع دول أمريكا اللاتينية التي تخالف الإرادة الأمريكية، والهجوم مسبقاً على التغيير الذي سيوصل إلى الولايات المتحدة ذاتها عما قريب...



23 شباط الجاري استفزاز خطير وواسع النطاق، وهو عبور ما يسمى بالقافلة الإنسانية للحدود الفنزويلية بتحريض وإشراف واشنطن، ويهدف إلى وقوع مواجهة بين أنصار ومعارضى السلطة الحالية ما يشكل ذريعة لاستخدام القوة للإطاحة بالرئيس الشرعي». وتبعاً لأحداث يوم السبت، أعلن غوايدو أن «ظروف اليوم تجعلني أقرر الطلب رسمياً من المجتمع

معتبراً أنها تخفي أهدافاً سياسية، مما أدى إلى اشتباكات بين متظاهرين وقوات الشرطة على الحدود، وإحراق عدة شاحنات محملة بالمساعدات. وكانت روسيا قد حذرت مسبقاً من الأمر، إذ قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، يوم الجمعة، إن تطور الأحداث في فنزويلا وصل إلى نقطة حرجة، وأن «من المخطط له أن يقع في

نيكولاس مادورو إلى رفض المساعدات، موضحاً: «إنه فخ ينصبونه باستعراض أغذية عفنة وملوثة... لقد سرقوا ثلاثين مليار دولار ويعرضون أربع كسرات من الأغذية العفنة». وكانت المساعدات الأمريكية قد وضعت على الحدود الكولومبية والبرازيلية مع فنزويلا يوم السبت، وتعهد غوايدو بإدخالها متحدياً بذلك مادورو الذي يرفض السماح بدخولها،

■ قاسيون

بذريعة دخول المساعدات الإنسانية شهدت فنزويلا تصعيداً واشتباكات، لتتحقق بذلك الغاية الأمريكية في هذه الجولة، والتي أريد منها تفجير صاعق الاشتباك الداخلي الفنزويلي، ورغم ذلك فإن نجاح المخطط الأمريكي ليس مضموناً بعد في ظل المتغيرات الدولية والانقسام حول الموقف وطريقة التعاطي مع الحالة الفنزويلية...

تكمّن أهمية متابعة الحدث الفنزويلي اليوم في استيضاح الحيل والأساليب الأمريكية للتدخل في شؤون الدول الأخرى مجدداً، تحت مسميات «الديمقراطية» و«المساعدات الإنسانية»، وفي اكتشاف الاستقطاب الدولي الناشئ بين محور يستهدف الشعوب وأمنها ومواردها متمثلاً بالولايات المتحدة والدول التابعة، وطلب آخر يعلن دعمه الحقيقي للشعب من خلال حماية مقدراته وحريته في اختيار حكوماته متمثلاً بروسيا والصين وإيران والهند وغيرها. لم تعد الحيلة الأمريكية بمساعدة الشعوب قابلة للتصديق، وهو الأمر الذي دفع الرئيس الفنزويلي

يوم حاسم... هكذا وصف يوم السبت 23 من الشهر الجاري، باعتباره يوماً حدده حليف واشنطن الفنزويلي خوان غوايدو، لدخول المساعدات الإنسانية الأمريكية عبر الحدود الكولومبية...

الصورة عالمياً

الشعب الفلسطيني... صمام الأمان



منذ 71 عاماً، وضعت دول عظمى نقلها في ترسيخ الكيان الصهيوني، واخضاع فلسطين أرضاً وشعباً... ورغم الأموال والقمع والمجازر بقيت القضية، شعباً يقاوم محتلاً... كانت الجماهير ومقاومتها هي صمام الأمان عند كل مفصل.

■ عليا نجم

لم تستطع الفصائل الفلسطينية خلال اجتماعها في موسكو التوافق على بيان ختامي، رغم التحذير الروسي بأن الانقسام الفلسطيني - الفلسطيني هو ورقة يجري استغلالها لتمير «صفقة القرن» الأمريكية... أما على المستوى الشعبي فإن رفض «الصفقة» المحتملة، كرفض مجمل سياسات الاحتلال، مقرون على الدوام مع مقاومة متجددة، وتحركات فعلية على الأرض، مما يجعل من الشعب مجدداً نقطة القوة الرئيسية التي يمكن الاستناد إليها في ظل المتغيرات الجارية...

الفصائل عاجزة... والشعب يستطيع

رغم الإجماع والأحاديث الكثيرة حول خطورة الانقسام على القضية الفلسطينية، ورغم المحاولات الفعلية التي جرت لإنهاء هذا الملف، سواء من اتفاق القاهرة الذي وقع عام 2017، أو حتى المبادرة الروسية الأخيرة، إلا أن الانقسام ضمن المعطيات الحالية يبدو عصياً على الإصلاح، إذ ازدادت حدة التوترات والخلافات، بين حركتي «فتح» و«حماس» بشكل أساسي، في الأونة الأخيرة، وهنا يمكن الوقوف عند بعض النقاط التي يمكن اعتبارها أساسية في زيادة تعميق الانقسام واستصائه:

أولاً: من المؤكد أن الانقسام الفلسطيني، والفصل بين غزة والضفة الغربية، كان هدفاً إستراتيجياً للاحتلال، عمل عليه مطولاً بشكل تدريجي وممنهج، فاستخدم سلاح الاستيطان، ليتجاوز العدد اليوم مئتين وستين مستعمرة وبؤرة استيطانية جديدة، واستخدم الحواجز العسكرية التي لا يقل عددها عن ستمئة وأربعين حاجزاً، بالإضافة إلى جدار الفصل العنصري، وتقسيم الضفة إلى مناطق «أ» و«ب» و«ج» لتصبح 62% من مساحة الضفة تابعة للمستوطنين، وغيرها من الإجراءات. ثانياً: ساهمت الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، وخاصة اتفاقية «أوسلو» بما شملتها من اتفاقيات اقتصادية وتنسيق أمني في تعزيز الانقسام، وهي الاتفاقيات التي تشكلت على أساسها السلطة الفلسطينية، التي تمنع، وفقاً لمؤشرات عديدة، الذهاب نحو وحدة الصف الوطني بشكل جدي، لذا يبدو أن السلطة ببنيها الحالية عاجزة عن تجاوز الانقسام. ورغم أن السلطة الفلسطينية تتحمل بشكل واضح المسؤولية الأكبر في تعثر ملف المصالحة، إلا أن هذا لا ينفي المسؤولية الواقعة على عاتق القوى والفصائل الفلسطينية الأخرى، بشكل أو بآخر.

«صفقة القرن» والظرف الدولي الجديد

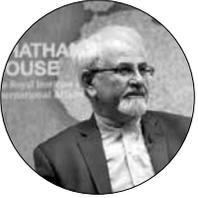
رغم أن السلطة والفصائل الفلسطينية

مجتمعة، أكدت على رفضها «صفقة القرن» إلا أن الرفض وحده غير كاف ما لم يترافق مع خطوات جديّة على الأرض، تضمن على الأقل تشكيل جبهة موحدة لمواجهة الصفقة ومخرجاتها، التي سيتم طرحها، وفقاً لآخر التصريحات الأمريكية، بعد الانتخابات «الإسرائيلية» المقررة في نيسان. لم يتم حتى الآن الكشف عن بنود الصفقة، إلا أن الكثير من التحليلات ترى بأنه من الممكن التنبؤ بملامحها بناء على سلوك الإدارة الأمريكية مؤخراً اتجاه القضية الفلسطينية، والمتضمن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وقطع التمويل عن وكالة «الأونروا» والسلطة. لكن السؤال الذي ينبغي طرحه هنا، هو: إلى أية درجة تستطيع الولايات المتحدة اليوم المغالاة في استهداف النقاط الحمراء للقضية الفلسطينية؟ للإجابة عن هذا السؤال، يمكن الانطلاق، أولاً: من مؤتمر وارسو الذي عقد مؤخراً بحضور عربي أمريكي «إسرائيلي»، والذي كان ضمن بنوده المسربة مناقشة الجانب الاقتصادي لصفقة القرن، فانهى هذا الاجتماع دون بيان ختامي، وتم الإجماع على فشله. من جهة أخرى يجب الأخذ بعين الاعتبار واقع الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وعناوينه الأساسية من تراجع وانقسام وعزلة دولية.. بالإضافة إلى مؤشر آخر مهم، وهو:

• أكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، عزم روسيا على مواصلة التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية السلمية، رغم الضغوطات التي تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة.



• أكد نائب وزير الخارجية الإيراني سعيد سجادي، أن موقف بلاده دفاعي، وأنها لن تتساهل في الذود عن أرضها ومياهها وأجوائها، وأن الأعمال الإرهابية لن دون عقاب.



تمر

• جرت في العاصمة المغربية الرباط مظاهرة حاشدة، دعت إليها جمعيات ونقابات، طالب فيها المحتجون وزارة العمل والحكومة بالالتزام والجدية في التعاطي مع مطالب العمال.



• حذرت موسكو مجدداً من تبعات انهيار «معاهدة الصواريخ» الروسية الأمريكية بسبب انسحاب واشنطن منها من جانب واحد، مؤكدة تمسك روسيا بافتراضاتها الخاصة بإنقاذ هذه المعاهدة المهمة.



• أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن مؤتمر وارسو كان بمثابة مثال آخر على المسار الأمريكي حول إنشاء «خطوط تقسيم» جديدة في الشرق الأوسط.



• أصيب عشرات الأشخاص جراء الاشتباكات بين الشرطة والمحتجين في إقليم كتالونيا الإسباني، الذي يشهد احتجاجات لانتصار انفصال إقليم على محاكمة 12 من قادة الحراك الانفصالي.



الرأسمالية فشلت..



لم تكن النيوليبرالية، بوصفها أيديولوجية اقتصادية، فعالة بتعابير السياسات الاقتصادية تبعاً لعدم نجاحها في تعزيز النمو. فمثلها مثل الاقتصاد النيوكلاسيكي بحد ذاته، سعت إلى إنكار (أو تبرير) واقع هيمنة الأعمال الكبرى وتركز السيطرة. لكنها رغم ذلك قد أدت بشكل فاعل دورها كاستراتيجية اقتصادية-سياسية لصالح الأعمال الكبرى وطبقة المليارديرية الناشئة، في العصر حيث سعى رأس المال المالي الاحتكاري إلى إحكام السيطرة على جميع التدفقات النقدية في المجتمع.

■ جون بيلامي فوستر تكريب وإعداد: عروة درويش

رغم أن الاقتصادات الرأسمالية استمرت بالركود مع معدلات نمو متناقصة عقداً تلو عقده، فقد استمر فائض رأس المال بالازدياد في أيدي أثرياء الشركات. علاوة على ذلك، وبفضل الأموال «وهي التحول النسبي في الاقتصاد من الإنتاج إلى التمويل» والعولمة والثورة التكنولوجية الرقمية، فإن صيغاً جديدة من تكديس الثروة قد نشأت. لقد فتحت الأموال أفاقاً جديدة واسعة للمضاربة وتكوين الثروات، تمت إزالتها نسبياً من استثمار رأس المال في القدرات الإنتاجية الجديدة «أي من تراكم رأس المال الحقيقي».

في عهد الاستيلاء الجديد.. كل شيء عرضة للاختطاف

لم تعن العولمة أسواقاً جديدة وحسب، بل الأكثر أهمية من ذلك أنها عنت عبر «موازنة العمالة العالمية»، الاستيلاء على فائض اقتصادي ضخم جراء الاستغلال المفرط للعمالة منخفضة الأجر في الأطراف، والذي انتهى به الأمر في الحزائن الحديدية للشركات متعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء في الدول الثرية. لم تعد منافع الإمبريالية بالنسبة للعمال في مركز الاقتصاد الرأسمالي تشمل المكاسب الحديدية «Incremental gains» في التوظيف والدخل المرتبطة بالهيمنة على الإنتاج العالمي، بل باتت بأفضل الأحوال تساهم في أثمان أزهق من استعانة الشركات متعددة الجنسيات بمصادر إنتاج خارجية، وهي التي يرمز لها بنمو والمارت. وفي الوقت ذاته خلقت التكنولوجيا الرقمية قاعدة

لرأسمالية المراقبة المعولمة، حيث يتم شراء وبيع المعلومات للسكان، يدفعهم لذلك بشكل رئيس «جهد المبيعات»، مما يؤدي لخلق احتكارات هائلة في تكنولوجيا المعلومات. تم تبرير الزيادة الهائلة في اللامساواة وفي تركيز الثروات بأنه حصيلة الابتكار، واعتبرت دوماً كحصيلة لجهد القلة بدلاً من كونها منتجاً جمعياً للمجتمع. وفي عهد الاستيلاء الجديد، كان كل شيء عرضة للاختطاف: التعليم والأنظمة الصحية والنقل والإسكان والأرض والمدن والسجون والتأمين والتقاعد والغذاء والترفيه. كان على جميع التبادلات في المجتمع أن يتم تسليعها وتسليمها للشركات وأموالها، مع تدفق الأموال إلى المراكز المالية وتغذية المضاربات على مكاسب رأس المال، والتي تم الاستيلاء عليها عبر الدين. كان على التواصل البشري بذاته أن يتحول إلى سلعة، وجميع هذا باسم السوق الحرة.

كانت الإستراتيجية ناجحة بشكل هائل بالنسبة لأصحاب السطوة. لم تكن الرأسمالية يوماً متعلقة بثراء الدول، وذلك رغم أقوال آدم سميث، بل تتعلق بثراء الطبقة الرأسمالية. تدرت عملية التحول لرأس المال المالي مقاومة الميل إلى الركود الاقتصادي إلى حد ما، لكن مع تكلفة أزمات مالية دورية محشورة في دورة الأعمال الطبيعية. ورغم ذلك فقد تسارع تراكم الثروة في الأعلى، وحتى الأزمات المالية نفسها قادت إلى تراكم ومركزة مالية أكبر. في هذه الحال اعتمدت النيوليبرالية- بشكل متزايد- منطق الاستيلاء والتراكم المالي.

حالة طوارئ كوكبية

كما كانت الدولة موضوعاً لسياسات الأمولة،

فتم تحويل دورها بالكامل لحماية قيمة النقود. في الأزمة المالية 2007-2009، تم تقريباً إنقاذ جميع الشركات والمصارف الكبرى، بينما لم يتم إنقاذ الشعب. فبدلاً من أن تمثل الأزمة المالية معاناة النيوليبرالية ذاتها فقد منحتها المزيد من الزخم، مما يعكس حقيقة أن السياسة النيوليبرالية أصبحت هي التعبير الأيديولوجي عن نظام شامل للاستيلاء المالي.

إن سمة العصر الجديد للتراكم المالي، هي أنها تزيل بشكل متزايد حقائق الإنتاج والقيمة الاستعمالية، لتشدّد الصراع بين القيمة التبادلية «شكل القيمة» والقيمة الاستعمالية «الشكل الطبيعي» داخل الإنتاج الكلي وعملية التراكم. والنتيجة هي «حالة طوارئ كوكبية بيئية واجتماعية». يبدو هذا واضحاً بشكل جلي في التدمير السريع للبيئة الطبيعية. تم إدخال الوقود الأحفوري بوصفه أصولاً مالية في دفاتر حسابات الشركات، حتى عندما يوجد فقط على شكل احتياطات مدفونة في الأرض. وبهذه الطريقة فهي متكاملة مع كامل عملية التراكم المالي للرأسمالية الاحتكارية. وهكذا ترتبط تريليونات الدولارات من أصول وول ستريت برأس المال الأحفوري. ضاعف هذا صعوبات الانتقال من الاستخراج الأكثر استدامة، مثل: طاقة الشمس والرياح. لا أحد يملك إشعاع الشمس أو الرياح، ولهذا فهناك نقص في الاهتمام الحقيقي بتطوير صيغ الطاقة هذه. في ظل الرأسمالية اليوم، وذلك أكثر من أي وقت مضى، تملّي الأرباح المستقبلية والحالية كل شيء، وذلك على حساب الناس والكوكب. يفرض كل هذا التدمير للأرض القوة الساحقة الظاهرة لمجتمع السوق.

الدولة واقتصاد السوق

لطالما عارضت النيوليبرالية بشكل مباشر مبدأ «الحرية الاقتصادية»، حيث ركزت بثبات على علاقة قوية وتدخلية وبناءة بالدولة،

لوضعها في الخدمة المباشرة لرأس المال الخاص والسلطوية السوقية، أو ما أطلق عليه جيمس غالبريث لفظ: «الدولة المفترسة». لقد عنى هذا إعادة نمذجة الدولة والمجتمع على شاكلته الشركات أو السوق. وكما صاغ فوكو الأمر: «إن مشكلة النيوليبرالية هي في إعادة نمذجة كامل الممارسة السياسية وفقاً لمبادئ الاقتصاد السوق». لا يجب على الدولة أن «تصحح الآثار التدميرية للسوق حيث يقع كامل العبء على المجتمع»، بل تقوم عوضاً عن ذلك باستغلال هذه الآثار التدميرية لفرض إجراءات أخرى لتوسيع مدى وصول السوق. لا يتمثل الهدف في تجاوز الدولة تماماً، بل فقط تكبيها بالنهايات الاحتكارية- التنافسية لرأس المال.

إن الأصفاد التي فرضت على الدولة النيوليبرالية التي يهيمن عليها رأس المال المالي الاحتكاري مصممة بشكل خاص لتجسيم أية تغييرات قد تؤثر بشكل سلبي على قيمة النقود. ولهذا تم وضع كلتا السياستين النقدية والمالية بشكل متزايد خارج نطاق سلطة الحكومة نفسها. تحولت البنوك المركزية إلى فروع مستقلة إلى حد كبير عن الدولة، يتم تصفيد وزارات المالية بسقوف الدين. تتم السيطرة على الوكالات التشريعية من خلال القوانين ورأس المال الاحتكاري- المالي ووضعها في خدمة الشركات خارج السطوة الحكومية.

إن نتيجة مثل هذه المحاولة لإنشاء ما يدعى بمجتمع السوق ذاتي التنظيم- وهو أمر يتطلب في حقيقة الأمر تدخلاً مستمراً من قبل الدولة بالنيابة عن رأس المال وخلق الدولة المفترسة- هو تفويض جوهر المجتمع والحياة نفسها. لكن الرأسمالية اليوم تختزل الشعب إلى «رأس مال بشري» والطبيعة إلى «رأس مال طبيعي». الأمر الذي جعل من السياسات النيوليبرالية سمة لا رجعة فيها لرأس المال الاحتكاري. ولهذا لا يمكن أن تحل محله إلا سياسة مناهضة للرأسمالية.

ماذا بعد؟ «2»



الصراع والتغيير: حقيقة تاريخية مؤكدة

محاولات التنبؤ بالتاريخ لم تكن يوماً سوى أمر قاس، فنحن بحاجة لوجهة نظر دياليكتيكية. لا يمكن وضع سيناريو مؤكد للتاريخ، والأمر الوحيد المؤكد فيما يخص التغييرات التاريخية، هو: الصراع الذي يدفعها قدماً ويضمن سمتها المتقطعة. إن تحقق الانهيارات والانفجارات هو أمر حتمي، ليهيئ العالم لأجيال جديدة مختلفة عن السابقة. يظهر التاريخ العديد من الأنظمة الاجتماعية التي وصلت إلى الحدود القصوى في قدرتها على تكيف علاقاتها الاجتماعية التي تسمح بالاستخدام الرشيد والمستدام لتنمية القوى الإنتاجية. ولهذا فإن الماضي البشري تتخلله فترات من الانحدار تليها ثورات تسرع التاريخ وتكتسح كل ما قبلها.

هل يمكن لمثل هذا التسارع الثوري، وإن كان ذلك على نطاق أكبر من أي وقت مضى، أن يحدث في القرن الحادي والعشرين؟ قد يجيب المعلقون المرتبطون بالمؤسسة المهيمنة على النظام الإمبريالي العالمي بلا، ولكن ذلك فقط بسبب خبراتهم ضيقة الأفق ونظرتهم المحدودة إلى التاريخ. فالثورات تستمر باجتياح أطراف النظام العالمي، وهي الآن لم تعد تخمد جراء التدخلات الإمبريالية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

إن النتيجة المباشرة للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية، هي: أن التغييرات المادية التي تواجه البشرية الآن هي أكبر من أي شيء قد شهدته من قبل، لتدل على تراكم للكوارجت على طول التراكم الرأسمالي. إن مئات ملايين البشر ضمن هذه الظروف غارقون اليوم في الكفاح ضد النظام، مما خلق القاعدة اللازمة لحركات عالمية جديدة تتجه نحو الاشتراكية.

قد يقول قائل بأنه تمت تجربة الاشتراكية وفشل الأمر ولم تعد اليوم موجودة كبديل. لكن مثل: محاولة إنشاء الرأسمالية في المدن - الدول الإيطالية في العصور الوسطى، والتي لم تكن قوية كافية للنجاح وسط المجتمعات الإقطاعية التي تحيط بها، فإن فشل التجربة الأولى للاشتراكية هو بمثابة تبشير بولادة لأخرى جديدة في نهاية المطاف، تكون أكثر ثورية وتتعلم من أخطاء الأولى. وحتى في الفشل، تتمتع الاشتراكية بميزة على الرأسمالية: فهي مدفوعة بطلب «الحرية بشكل عام» المتجذرة في المساواة الجوهرية والتنمية البشرية المستدامة، لتعكس تحدياً تلك العلاقات الاجتماعية الجماعية التي نشأت بفعل الضرورة التاريخية والنضال الذي لا ينتهي من أجل حرية الإنسان، وهو ما بات أساسياً من أجل نجاة الإنسان في وقتنا الحالي.

التكنولوجية والتقنية الرقمية والهندسة الاجتماعية والإدارة الليبرالية الحكيمة، سوف تكون لها اليد الطولى. فهؤلاء يرون بأن الاستبداد الرأسمالي المتمثل بالنيوليبرالية يشير لكثرة لا نهاية لها، لكن يمكن للرأسمالية أن تتحول من الأعلى لمقارعة الأوضاع الطارئة حتى لو عنى هذا تهيمش الأرباح والتراكم، وذلك بما يتفق مع الضرورات التكنولوجية الملحة الحالية. بالنسبة لهذا الرأي فإن ما سيتبقى من هذا النظام هو: الأطر العادية للشركات والأسواق التي تخلو من أية طبقة أو حافز استحواذي، بل مجرد محركات كفاءة. فكما كتب يورغن راندرز فإن الرأسمالية المعدلة ستكون نظاماً حيث سيوضع النفع الجماعي فوق مصلحة الفرد وحيث سيقدم بشكل حكيم من التكنولوجيا وستكون سمته ديمقراطية أقل وحرية سوقية أقل.

لكن ومن الواضح، وبعد مضي مجرد سبعة أعوام على أقوال يورغن راندرز بأن هذه التوقعات خاطئة. فخلالاً لعام 2012 عندما بدأ بأن الدولة الليبرالية الديمقراطية مستقرة بالكامل كانت الأمال معلقة على الحلول التكنولوجية لمشاكل المناخ، فنحن اليوم في سياق تغيير متسارع للمناخ، وركود اقتصادي مستمر واضطرابات سياسية وعدم استقرار جيوسياسي.. إلخ، بتنا نعلم تماماً أن هذا الخيار ليس مطروحاً بعد الآن.

لكننا اليوم وبعد ربع قرن على ذلك الحديث، نرى بأن مخاوفه وكلماته قد تحققت بشكل كلي.

ورغم كل هذا فلا تزال مقاربة فشل الرأسمالية كنظام كلي نادرة، في مقابل الانطلاق من أن النيوليبرالية هي المشكلة فقط. أدت الأسطورة المتكررة لمجتمع السوق المنظم ذاتياً إلى خروج حركات دفاعية لحماية المجتمع والبيئة. قاد هذا إلى تغذية الأمل بإمكانية عودة الزمن إلى الوراء من جديد، ليؤدي إلى نمط أكثر إيجابية من الليبرالية أو الديمقراطية الاشتراكية. أدام هذا الأمل الاعتقاد بإمكانية مقارعة الرأسمالية غير المنظمة الفاشلة عبر العودة إلى رأسمالية منظمة، أي: إلى عصر كينزي جديد، كما لو أن التاريخ وقف ثابتاً دون حراك.

إن الأمل التي تبناها مثل هذه الحركات، تقوم على إنكار أربع حقائق مادية. الأولى: أن الديمقراطية الاشتراكية وجدت في ظروف التهديد الفعلي الذي شكله قيام مجتمعات اشتراكية حقيقية والدور الفاعل للقطاعات، وزالت بسرعة بعد زوال كلا هذين الأمرين. ثانياً: باتت النيوليبرالية اليوم متاخلة في الرأسمالية نفسها في طور رأس المال المالي الاحتكاري. ثالثاً: كانت الديمقراطية الاشتراكية معتمدة بشكل عملي على النظام الإمبريالي الذي يناقض مصالح غالبية البشر. رابعاً: الدولة الديمقراطية- الليبرالية حيث طبقة الرأسماليين الصناعيين المتنورين المهيمنة ترغب بالدخول في اتفاق اجتماعي مع العمال، هي إلى حد كبير من مخلفات الماضي ولم يعد لقواعدها الهيكلية وجود على الإطلاق.

وحتى عند وصول الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية إلى السلطة في مثل هذه الظروف، واعدة بالعمل ضمن إطار النظام وخلق رأسمالية أنعم وألطف، فهي تقع فريسة لقوانين الحركة الرأسمالية في طورها هذا. وعلى جانب ما يسمى «اليسار الليبرالي»، فقد تبنى البعض مقاربات عصرنة تكنولوجية واسعة النطاق، متجاهلاً إلى حد كبير العلاقات الاجتماعية. فهم يفترضون بشكل ضمني بأن الحتمية

الفاشية نتيجة حتمية للنيوليبرالية

لهذا فإن النيوليبرالية قد أصبحت مندمجة في النظام في سياق الأزمة الهيكلية للرأسمالية في طور التمويل- الاحتكاري المعلوم. وهذا المنطق اللاعقلاني لا يؤدي فقط إلى كارثة بيئية واقتصادية، بل إلى نهاية الدولة الديمقراطية- الليبرالية ذاتها. إن النيوليبرالية تصل بشكل حتمي إلى السلطوية وحتى إلى الفاشية الجديدة. وكما أعلن ميسس نفسه «رائد النيوليبرالية الأول» في 1927: «لا يمكننا أن ننكر بأن الفاشية والحركات الشبيهة في اليمين تهدف إلى إنشاء دكتاتوريات لديها أفضل النوايا، وعليه فإن تدخلهم في الوقت الحاضر قد أنقذ الحضارة الأوروبية. إن الميزة التي ربحتها الفاشية لنفسها سوف تعيش إلى أبد التاريخ». ويمكننا أن نرى الرائد الآخر للنيوليبرالية هايك، وهو يعلن في زيارة إلى دكتاتور تشيلي بينوتشييه في 1981: «قد تكون الدكتاتوريات ليبرالية في سياساتها أكثر من مجلس ديمقراطي».

باختصار، النيوليبرالية ليست مجرد نموذج يمكن الاستغناء عنه، ولكنها تمثل الميول المطلقة للنظام في عصر التمويل الاحتكاري. وبالاعتماد على مقاربة «مبدأ ميداس»، فلا يمكن للرأسمالية أن تنتهي وحدها إلا بعد تدمير كل شيء اتصلت به في الوجود. ويبقى السؤال: ماذا بعد؟

ماذا بعد؟

تحدث هوبزباوم في عام 1994 حول الخطر غير المشكوك فيه الذي كان قائماً منذ حينه، فتحدث عن أن الإيمان الأعمى باقتصاد يخصص الموارد بشكل كلي عبر سوق غير مقيدة أبداً، في ظروف منافسة غير محدودة تقوم بها الشركات المتركة بشكل كلي، وأن من المخاطر الرئيسية لمثل هذا النظام هو احتمال وقوع عواقب وكوارث على البيئة الطبيعية لا يمكن عكس تأثيراتها، ويشمل هذا البشر الذين يشكلون جزءاً من هذه البيئة. تم انتقاد موقف هوبزباوم في ذلك الوقت حتى من قبل العديد من اليساريين بأنه مفرط في «التشاؤم» فيما يخص التطور الرأسمالي.

الحل موجود.. مناهضة الرأسمالية

بمجرد أن تصبح التنمية البشرية المستدامة المتجذرة ليست في القيمة التبادلية بل بالقيمة الاستعمالية وبالاحتياجات البشرية الأصلية، هي من يعرف التطور التاريخي والمستقبل الذي يبدو لنا اليوم وكأنه مغلق، فسينفتح هذا التاريخ بطرق لا تعد ولا تحصى، سامحاً لأشكال جديدة وأكثر نوعية وجماعية أن تتشكل. يمكن رؤية ذلك في نوع الإجراءات العملية التي يمكن اتخاذها، ولكن المستعبدة تماماً في ظل أسلوب الإنتاج الحالي. ليس ما يعيق ويقف في وجه التحكم الديمقراطي بالاستثمار وإشباع الحاجات الأساسية هو الاستحالة المادية أو نقص الفوائض الاقتصادية. ليس النقص في الوسائل المعرفية التكنولوجية هو ما يمنع التحولات البيئية الضرورية لصيغ طاقة أكثر استدامة. ليس انقساماً فطرياً في الإنسانية هو ما يعيق بناء عالم جديد من الشعوب ضد الرأسمالية والإمبريالية والحرب. إن جميع هذه الأمور في متناول يدينا، لكنها تتطلب اتباع منطقي يناهض الرأسمالية.

**فشل التجربة الأولى
للاشتراكية هو
بمناخ تبشير بولادة
لأخرى جديدة في
نهاية المطاف
تكون أكثر ثورية
وتتعلم من أخطاء
الأولى**

حمام القيشاني بالأحمر (1)



عليها الأحداث فيه: عائلة القناديلي، وعائلة أبو السورد، وعائلة الدلال، وعائلة نادر مقصود، وفي الجزء الثاني: عائلة تيسير جمعان، وعائلة البيا، مع شخصيات مستقلة تمثل فيها أدواراً رئيسية أهمها: عمران المسكاوي وبهجت الرماح ومحي الدين النجار. يصور المسلسل أفعال الأحزاب التقليدية مثل: حزب الشعب والحزب الوطني. وبروز الأحزاب الجديدة وهي الحزب الشيوعي المؤسس عام 1924، والحزب القومي السوري، وحزب البعث العربي، والحزب العربي الاشتراكي، وجمعية العلماء، والاتجاه الديني التقليدي. إضافة إلى تصوير التطور الاجتماعي في المجتمع السوري في تلك الفترة.

بهجت رماح والشيوعيين

حرص المسلسل على أن يوضح دور الشعبة الثانية التي تلاحق الأحزاب السياسية بالقمع، حسب مواقفها من النظام الحاكم، وتدور بعض مشاهد المسلسل حول تلك الملاحقات التي طالت عدة أحزاب. ويوضح المسلسل كيف تتحالف تلك الأحزاب مع ممثلي الانقلابات باستثناء الشيوعيين الذي دخلوا إلى السجن والمعتقلات في جميع المراحل التاريخية التي مرت على سورية منذ رحيل الاستعمار الفرنسي وتحقيق الجلاء. يقول بهجت رماح الضابط في الشعبة الثانية خلال حوار مع نذير أبو السورد في إحدى الحلقات: صدقتنا وعداوتنا مؤقتة مع جميع الأحزاب، إلا الشيوعيين، فهم دائماً في وجه المدفع.

مع أنني عشت هذه التجربة من قبل! لكن الأمانة الأدبية جعلتني أنظر إلى هذه الأمور من ناحية المصلحة العامة والتاريخ الذي يجب أن نقدمه بأمانة للأجيال التي قد لا تعرف الكثير عن هذه المرحلة! ولهذا السبب حاولت قدر الإمكان تقصي الحقيقة والموضوعية معتمداً في ذلك على الصحف والمجلات التي كانت تصدر في تلك الفترة، وكذلك على رؤيتي وتحليلي للأمر ككاتب وشاهد حي على هذه المرحلة الهامة التي تعني الكثير بالنسبة للتاريخ والوطن.

وعن مدى الأمانة التي تم فيها نقل الأفكار العامة في المسلسل قال الكاتب دياب عيد: «هناك صداقية فنية في التعامل مع المخرج الذي تمسح للنص منذ بدايته ومنذ قراءته الأولى له، لم أجد أية مشقة أو خلاف مع المخرج الذي شجعتني كثيراً على إكمال المشروع الفني بأجزائه المختلفة».

تقديم صورة سياسية للبلاد

يبدأ الجزء الأول من مسلسل «حمام القيشاني» بتحضيرات معارك الجلاء عام 1945، التي قصف فيها الفرنسيون مدينة دمشق ودمروا البرلمان ونفذوا مجازر رهيبية في البلاد. وتدور أحداث هذا المسلسل في دمشق ابتداءً من استقلال سورية وخروج الفرنسيين منها عام 1946، وانتهاءً بحرب فلسطين عام 1949. بينما تدور أحداث القسم الثاني مع انقلاب حسني الزعيم وانتهاءً بانقلاب أديب الشيشكلي عام 1953. أما العائلات الدمشقية التي تتناوب

بدأت إحدى القنوات الفضائية السورية الخاصة بعرض مسلسل «حمام القيشاني» بشكل يومي منذ فترة، وهو مسلسل سوري يتكون من 5 أجزاء «الجزء الأول من إنتاج عام 1994، والجزء الخامس من إنتاج عام 2002». تأليف دياب عيد وإخراج هاني الروماني. عرض العمل وقائع تاريخية في حارة سورية هي «حمام القيشاني» والتي يحمل المسلسل اسمها. ويعتبر من المسلسلات السورية التي حققت نجاحاً جماهيرياً.

لؤي محمد

يندرج المسلسل بأجزائه في إطار الأعمال الاجتماعية ذات الخلفية التاريخية والسياسية لسورية. بدأت أحداث المسلسل السوري الأطول في ذلك الوقت أيام الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان، في بداية الأربعينيات مروراً بانتفاضة الجلاء ومعارك 29 أيار، إلى فترة الصراع السياسي سنوات الخمسينيات من تعاقب الانقلابات وانتخابات 1954 البرلمانية والوحدة السورية المصرية حتى عام 1963.

رؤية المخرج

حاول المخرج استعادة تفاصيل تلك المرحلة التاريخية. ويصف هاني الروماني الأسلوب الإخراجي الذي يقدمه في المسلسل بالواقعية، حيث تم التعامل مع أداء الممثل وأماكن التصوير بحيادية ومصداقية تقرب كثيراً من الحالة والجو العام الذي كان سائداً في تلك الفترة، سواء من ناحية الديكورات الخاصة بالعمل، أو من ناحية الملابس والأزياء التي كانت دارجة في تلك الفترة، حتى أماكن التصوير الخارجية، والتي تم اختيارها بعناية فائقة وبواقعية شديدة. قال المخرج في أحد اللقاءات الصحفية:

هذه هي المرة الأولى في مسيرة الدراما السورية التي تلجأ فيها لتقديم عمل درامي فني عبر خمسة أجزاء «الحديث في عام 2002»، وهذا دليل على أننا قدمنا عملاً استثنائياً يؤسس لمشاريع فنية لاحقة ضمن هذا الإطار لذلك لا بد أن يكون جهداً واضحاً مع التميز في ناحية الخيارات الفنية وطرق المعالجة والتنفيذ الدرامي لمسلسل طويل تجاوزت عدد ساعاته الـ 150 ساعة تلفزيونية.

كاتب السيناريو والرقابة

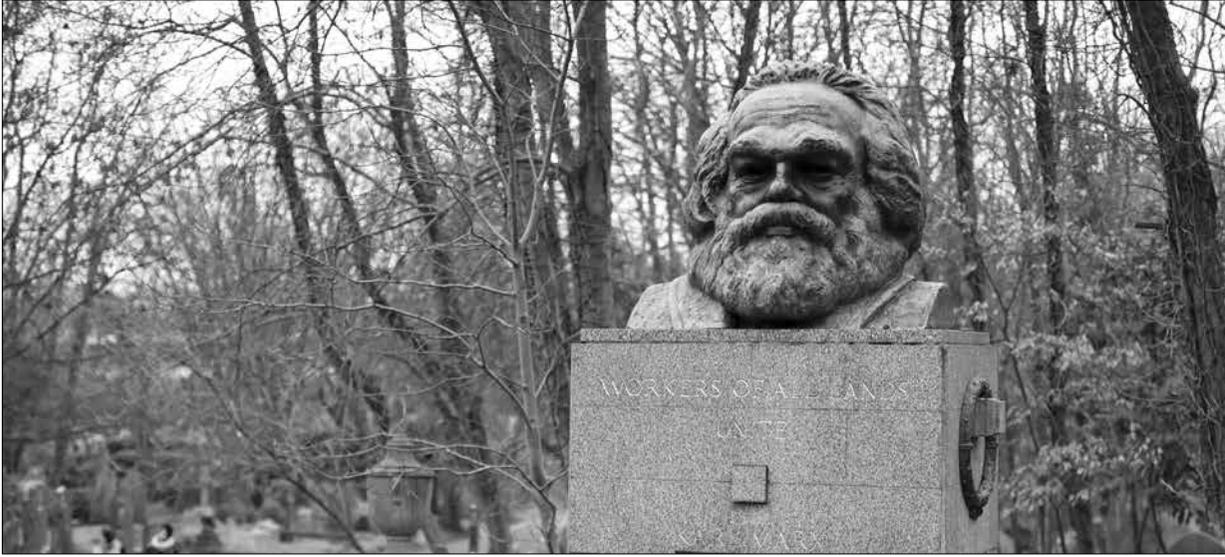
يصف الكاتب دياب عيد مسلسل حمام القيشاني بالقول:

أنا سعيد لأن الجمهور استطاع أن يتفاعل مع هذا العمل الفني عبر أجزائه المختلفة، والتي تجاوزت كل جزء فيه الثلاثين حلقة، وهذا دليل على أن الجمهور أدرك أهمية تقديم عمل تاريخي اجتماعي على خلفية سياسية يتناول فترة مهمة للغاية في تاريخ سورية المعاصر.

أما حول المصداقية وحدود الرقابة في العمل، فقد صرح الكاتب لإحدى الصحف: «لا أباغ إن قلت إن علاقتي مع الرقابة كانت شكلية للغاية، خاصة وأني اعتمدت مبدأ الحيادية والمصداقية وعدم الانحياز لأي حزب أو تيار سياسي في تلك الفترة

يصور المسلسل
أفول الأحزاب
التقليدية بعد
عام 1945 وبروز
أحزاب جديدة

الغارديان تدق ناقوس الخطر



كتبت سوزان مور في جريدة الغارديان البريطانية: «يمكنهم تشويه قبر ماركس، لكنهم لن يستطيعوا محو أفكاره».

■ ألات كرد

أضافت سوزان مور: أنا أحب قبر ماركس بسبب الكلمات المنقوشة التي تقول: إن الفلاسفة فسروا العالم بطرق مختلفة، ولكن المهمة تكمن في تغييره. وهذا يشكل فكراً حياً وتحدياً راهناً أكثر من أي وقت مضى. يمكننا أن نتجادل كثيراً حول إرثه، لكن هذا العمل التخريبي ليس حجة. إنها البلطجة.

تحول كارل ماركس إلى محور للتغطية الصحفية حول العالم خلال الأسبوعين الماضيين بعد الاعتداءات المتكررة على قبره في مقبرة هايغيت في مدينة لندن، من رش قبره بالطلاء أو محاولة تحطيمه، بل وحاول أحدهم قصفه بقنبلة. وزادت تلك الأخبار من زيارة الناس لقبر ماركس مع وضع باقات الورد الحمراء في المكان. أضف إلى ذلك تشكيل لجان حراسة شعبية للقبر. يشعر الناس بضرورة الاشتراكية

في بريطانيا أكثر من أي وقت مضى، للخلاص من ديون وضرائب وحش الرأسمالية. كما يشعر أسياد المال في الجهة المقابلة بخطر الفلسفة الماركسية أكثر من أي وقت مضى. ولعل الاضطرابات الذي حدث حول قبر ماركس في لندن «المخربون والمدافعون» يعكس الصراع الطبقي الجاري والقادم في بريطانيا بغض النظر عن بقاء الأخيرة أو خروجها من الاتحاد الأوروبي.

لم توفر الصحف اليومية والأسبوعية والمواقع الإلكترونية البريطانية هذه المناسبة لتسلط النّار على البلاشفة من لينين إلى ستالين. إنه الرعب من ذلك الشبح الذي تحدث عنه البيان الشيوعي، كما أنه الرعب من الشغيلة ومعنبي الأرض الذين بدأوا يقولون كلمتهم أمام التاريخ في القرن الواحد والعشرين، إنه الرعب من إضراب الطبقة العاملة البريطانية الآن وغداً.

جريدة الغارديان البريطانية تدق ناقوس الخطر، فماركس بوصفه المحلل الفذ للرأسمالية كنظام وحتى العولمة، وعلى الرغم من وفاته منذ فترة طويلة، فإن أفكاره تواصل الصعود. وما فعله البلهاء في لندن من رش قبره بالطلاء، لن يتوقف تأثيره عند حد مواقع النضال الجديدة التي يمثلها ماركس. أضافت جريدة الغارديان: اذهب وشاهد ماركس «الخطير مطلياً أو نظيفاً» حسب وصفه.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في الصورة: حفل رقص شعبي، نظمه الأهالي على تلة الحزينة بجوار قرية السلمنية «العُدنانية» في محافظة القنيطرة في الجولان بمناسبة أحد الأعياد الفولكلورية الشركسية ربيع عام 1955، وتبدو في خلفية الصورة تلال الجولان وحقوقه وتقسيمات حدود الأراضي الزراعية باستخدام جدران من الحجارة المصقوفة.



«تي 34» يعرض في أمريكا

انطلق في أمريكا الشمالية عرض الفيلم الروسي «تي 34»، منذ يوم الأحد 17 شباط الجاري. وعرض الفيلم في 24 دار سينما في 20 مدينة أمريكية، لغاية 24 شباط الجاري، وسبق للفيلم أن عرض في تورونتو الكندية وأنتلانتا ولوس أنجلوس الأمريكيتين، كما حاول بعض المتطرفين الأمريكيين منع عرض الفيلم في مدينة سان فرانسيسكو. يذكر أن فيلم «تي 34» يروي قصة الحب والصداقة والشجاعة والصمود لرجال الدبابات السوفييت إبان الحرب الوطنية العظمى «1941-1945». وكان قد شغل المرتبة الثانية في تاريخ عرض الأفلام في روسيا من حيث إيرادات شبك التذاكر.



لوحة الصياد الأسطوري

اكتشف علماء آثار إيطاليون لوحة جدارية ما زالت تحافظ على تفاصيلها، وتصور الصياد الأسطوري نركسوس مبتهجا، وهو يرى صورته منعكسة على سطح بركة ماء. وعثر علماء الآثار على اللوحة عندما كانوا يعملون في منزل مزين بزخارف في مدينة بومبي القديمة. وعثروا أيضاً على لوحة جصية من الأسطورة اليونانية ليدا والبجعة. يذكر بأن مدينة بومبي القديمة دُمّرت في عام 79 ميلادية، بعد ثورة بركان راح ضحيتها 2000 شخص، لتصبح أنقاض المدينة واحدة من المواقع الأثرية الأكثر زيارة في العالم. وصُنفت ضمن قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي المعرضة للخطر.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبود	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/02/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أين تقبع السينما اليوم؟



لعدم إظهار اسمه الحقيقي» وأراد استغلال هذه القصة وربما في اليوم التالي أعلنت الجرائد الأمريكية أن قصة الدكتور راسل ستتواصل قريباً على الشاشات. فتم طلب حضور الدكتور إلى شركة بارامونت لتوقيع عقده، وعند مجيئه استقبل في الاستديو بجميع مظاهر الأبهة الممكنة ودعي إلى العشاء مع سي- بي بعد أن وقع عقده وكان يجلس على يمينه وعرفه على العديد من نجوم هوليوود.

وفي أثناء إعداد السيناريو فوجئ مراراً بإضافات لم يكن يرونها وتبدلات عاطفية ودرامية ميسية وعندما كان يعترض يسمع نفس الجواب: دعنا نعمل فنحن نعلم ما يريد الجمهور. كما أصبح لا يحتفل به بعد ذلك.

ولم يعد يجلس في المطاعم إلى يمين سي- بي ثم بات يتناول طعام الغداء بصحبة إحدى السكرتيرات على طاولة صغيرة، بينما كان سي- بي يستقبل عدداً من المدعوين ذوي الشأن والنفوذ.

وبالفعل بدأ تصوير الفيلم وفي إحدى الأيام وبعد انتهاء يوم التصوير خرج الفنيون من الاستديوهات وركبوا سياراتهم الفاخرة، والدكتور راسل المجيد واقف وحيداً على زاوية الشارع ينتظر سيارة النقل العامة.

هل سيفقد كتابنا والعديد من المثقفين على حافة الطريق لانتظار سيارة نقل عام مثلما وقف الدكتور راسل؟

لقد رويت لكم قصة الدكتور راسل لكي نسقطها على واقعنا الدرامي، فنحن الآن نريد أفلاماً لا تخدرنا ولا تخدعنا، بل تساعد مجتمعتنا السوري على انتشال نفسه وبسرعة من حالة الإحباط، وثقل مخلفات الأزمة، وهذا يقع على عاتق الجميع.

استثمارية دامت سنين طويلة ودمرت المجتمع الصيني. وكلنا نعلم أن المخدرات ممنوعة لدينا والقانون يعاقب عليها بشدة، لكن هناك نوع واحد من أنواعها يتلون كالخبراء ويتخذ ألف رداء ولا يزال مسموحاً به، ألا وهو: السينما الأفريقية.

لأجل ذلك نشأت هوليوود ودُعمت من قبل الصهيونية. فقد كانت هوليوود في الماضي منطقة فقيرة جداً وسوقاً تباع فيها السلع القديمة الرخيصة والمستخدم أحياناً، فكان اكتشافها من قبل الصهاينة كنزاً لهم وبجحة التنظيم الصناعي في تلك الفترة أجبروا سكانها أصحاب الجزم البسيطة لترك المكان للممولين أصحاب البرزات الغالية والنظارات السوداء لتبنوا فيه أكبر شركات الإنتاج، وكل شركة، هي: مدينة كاملة تحتوي على الأسواق والفنادق والمساح وعلب الليل وشيدت الاستديوهات الحديثة المتينة والبيضاء لتخفي سواد غايات إنشائها وذلك كمصارف نيويورك.

ليبدأ الصهاينة بتشويه المجتمعات، وخاصة من لها تاريخ عريق وغني فتفتقه أمريكا لتكونها بنيت على الدمار وأبادت خمسين مليون هندي أحمر من سكانها الأصليين. فكانوا يشوهون كل شيء حتى بطلم الحقيقي المتواضع الدكتور راسل، فهذا الطبيب وهو من البحرية الأمريكية استطاع في عام 1942 إنقاذ بشجاعة أعداد من النساء والأطفال وقادهم بين الغابات متغلباً على أخطار مختلفة إلى أن وصلوا إلى بر الأمان. وذكر اسم هذا الطبيب الرئيس روزفلت في أحد لقاءاته وما أن أنهى الرئيس كلمته التي سمعها الغول الصهيوني والمنتج السينمائي سي- بي «كما كان يناديه الناس وذلك

وبدأوا يهتمون بالمواطن العادي والعامل ومشاكله عوضاً عن تسلية، فهو ليس بحاجة للتسلية بل لتجديد بناء نفسه. وفي فرنسا أنشئت الواقعية الرومانسية لتخفف الألم عن الشعب الفرنسي ومساعدته وكانها طبيب نفسي لتخفي آثار الحرب.

أذكر أحد أفلام الواقعية الجديدة للمخرج جان فرانكو ميكونسي والذي كان لي الشرف أن أعمل معه بأحد أفلامه. لقد أخرج ذلك السينمائي فيلماً رائعاً «الشاشة المخادعة» تدور أحداثه عن فترة ما قبل الحرب. لقد كانت

العادة في إيطاليا أن تتجول بسيارة مزودة بجهاز عرض سينمائي بين القرى والأماكن المهجورة وتعرض في الخلاء لسكان هذه القرى أفلاماً سينمائية بعد توفر صالات العرض، وبالفعل كان القرويون يعجبون بالأفلام الأمريكية كقصص الحب أو الأفلام الموسيقية والاستعراضية إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية، ورأى

بأم عينيه دمار بلاده، وأدرك أنه يخدع شعبه ويخدره. فقام بحرق شاشته التي كانت مصدر رزقه ندماً على مساهمة في تخديره لأولئك الناس البسطاء.

وبالفعل هذا ذكرني بالصين قبل الثورة الاشتراكية فقد نشرت إنكلترا بالتدريج تعاطي الأفيون والحشيش بين الناس، وأحرق 500/ مليون نسمة بالمخدرات لتستطيع المضي بالسيطرة على الشعب الصيني علاوة عن كونها تجارة رابحة، وأصبح عليها طلب من قبل الشعب وزاد فقره وانتشر الفساد أكثر فأكثر. لكن الدولة الاشتراكية من بعد الثورة منعت تجارة المخدرات رغم الطلب الشديد عليها، لعلها أن هذا الطلب هو نتيجة تربية

لم يعد خافياً على أحد الوضع المتردي الذي وصلت إليه السينما لدينا، ويقوم التلفزيون بدوره أيضاً الذي يساهم مساهمة فعالة في هذا الوضع السينمائي المتردي. وخاصة بعدم إعطاء فرص للكتاب المثقفين والوطنيين بالمساهمة بإنقاذ الوضع المتردي، أما القطاع الخاص وشركات الإنتاج الخاصة فلديها سياساتها الرجعية الرديئة المساهمة في الإسراع بطلقة الرحمة للسينما السورية.

■ المخرج بشار دهان

ألا يمكن لمؤسسة السينما وضع لجنة من السينمائيين للبحث عن حلول للسينما السورية وانتشالها؟ هنا أقول: سينمائيون ولا مخرجون فما الفرق؟ المخرج الذي يفقد للفكر يستطيع أن يقدم لنا عملاً خالياً من الأخطاء التقنية فقط. أما السينمائي فهو شخص يمتلك الوعي الفاعل بكل وسائل التعبير «هل العمل مع الكاتب لرفع سوية النص وقيادته الدقيقة والواعية للمثل عدك عن لقطات وتكوين الصورة لخدمة الدراما والإضاءة واللون و.. إلخ» والأهم من ذلك: له رسالة تجاه شعبه والوطن بأن يرتقي بالوعي الجماهيري لا أن يهبط به أكثر فأكثر.

ألا يمكن في هذه الأزمة التي تمر فيها البلاد أن نستفيد من التجربة الإيطالية في الحرب العالمية الثانية، فقد كانت البلاد مدمرة بشكل كامل، وكان الفقر يسود معظم أنحاء إيطاليا. مما أدى بالسينمائيين المثقفين والمهنيين إلى إعمار البلاد بالمشاركة لإزالة الدمار الفكري. فأسسوا الواقعية الجديدة



نريد أفلاماً لا تخدرنا ولا تخدعنا بل

تساعد مجتمعنا السوري على انتشال نفسه وبسرعة من حالة الإحباط